دولة جنوب السودان تحديات ما بعد الإنفصال

د. جمال طه علي

كلية القانون والعلوم السياسية

الجامعة العراقية

South Sudan Country : Post – Independence Challenges

Jamal T. Ali

ملخص البحث

تعد دولة جنوب السودان الدولة الأحدث نشأة في العالم ، وذلك عندما قرر شعبها الانفصال بدلاً من البقاء في دولة واحدة مع السودان في استفتاء تقرير المصير الذي تم إجراءه في الفترة من ٢٠١١/١/٩ ولغاية ٢٠١١/١/١٥ ، حيث دفعت العديد من الأسباب الداخلية إلى هذا الانفصال ، فضلاً عن ان الدول الاقليمية والدولية لعبت دوراً في هذا الشأن . إلا إن الدولة الحديثة الانفصال واجهت العديد من التحديات على الصعيد الداخلي (الاجتماعي – السياسي – الاقتصادي) وعلى الصعيد العلاقة مع دولة السودان . وعليه فإن مستقبل دولة جنوب السودان تحدده طريقة تعاملها مع هذه التحديات ومدى قدرتها على تجاوزها .

Abstract

After almost 40 years of war between the Sudan government and southern insurgents because of social , economic and political unfair , South Sudan achieved independence in 9/July/2011 by separating from the northern state of Sudan to become the youngest nation in the world , but this independence is the first step on long rod and many challenges faced this new state included social , political , economic challenges and the challenge of relation with the republic of Sudan .

المقدمة

إن انفصال دولة جنوب السودان كدولة مستقلة عن دولة السودان يشير إلى ان حاضرها تم كتابته من قبل ماضيها ، حيث إن السياسات الاستعمارية في دولة السودان وسؤ إدارة الانظمة السياسية المتعاقبة للتعددية المجتمعية أدت قد إلى إذكاء الاختلافات ووصولها إلى مستوى الصراع والاقتتال والمطالبة بالانفصال على أساس ديني وعرقي .وقد التقت الارادة الداخلية للجماعات الدينية والعرقية التي تسعى الى تحقيق طموحاتها بالاستقلال بالارادة الاقليمية والدولية التي لها علاقات غير ودية مع دولة السودان ، فكانت النتيجة أن لم تعد دولة السودان قادرة على مجابهة الضغوط الداخلية والاقليمية والدولية وبالتالي الموافقة على أن يقرر أبناء جنوب السودان مصيرهم إما البقاء في سودان موحد أو الانفصال .وقد أظهرت نتائج استفتاء تقرير المصير الذي تم إجراءه في الفترة من ٢٠١١/١/٩ ولغاية ٢٠١٦/١/١٥ رغبة أبناء الجنوب بالانفصال وتأسيس دولتهم .إن المساندة الاقليمية والدولية التي حصل عليها أبناء جنوب السودان لم تسهل فقط انفصالهم عن السودان وإنما كانت قد قللت فرص أن تشهد الدولة الوليدة تحديات تتعلق بعلاقتها بالدول الاقليمية والدولية ، إلا إن ذلك لم يمنع من أن تواجه هذه الدولة تحديات داخلية وكذلك تحدي في إدارة علاقتها بالدولة الام جمهورية السودان .وينطلق الباحث من فرضية مفادها : أن دولة جنوب السودان شهدت العديد من التحديات على المستوى الداخلي وعلى مستوى علاقتها مع جمهورية السودان .كما ان الباحث استخدم

المنهج الوصفي التحليلي من أجل وصف الظواهر والأحداث ومن ثم بيان أسباب هذه الظواهر والاحداث والنتائج المترتبة عليها .كما وتم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة تناول الباحث في المبحث الأول نشأة دولة جنوب السودان وذلك في مطلبين الأول : أسباب انفصال جنوب السودان والثاني : اتفاقيات السلام ونشأة الدولة ، أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان التحديات الاجتماعية والسياسية وتم تقسيمه الى مطلبين الأول : التحديات الاجتماعية والثاني : التحديات السياسية ، أما المبحث الثالث فقد تناول التحديات الاقتصادية والعلاقة مع الشمال وذلك في مطلبين الأول جاء بعنوان التحديات الاقتصادية وارتباط الاقتصاد بالشمال أما المطلب الثاني فقد جاء بعنوان تحدي العلاقة مع الشمال .

المبحث الأول
نشأة دولة جنوب السودان

بالرغم ما للسياسة الاستعمارية البريطانية من أثر في إثارة مسألة انفصال جنوب السودان عن السودان ، إلا إنه منذ استقلالها توالت على حكمها حكومات (مدنية وعسكرية) كانت السمة المشتركة بينها هي عدم القدرة على ادارة التعددية المجتمعية وبناء نموذج للتعايش السلمي بين الاعراق والأديان في السودان ، ناهيك عن سؤ الادارة الاقتصادية وتبديد الثروات وسؤ توزيعها بين اطياف المجتمع والاقاليم . إن ما تقدم أدى إلى ظهور الحركات الانفصالية في جنوب السودان والتي وجدت لها حلفاء سواء أكان في الاطار الاقليمي أم الدولي والذين كانت لهم مصالح وأجندات خاصة يريدون تحقيقها في هذا البلد ، وبالتالي فإن إلتقاء المصالح بين الحركات الانفصالية بالداخلة والقوى الاقليمية والدولية ، دفع في النهاية إلى أن ترضخ السودان لمطالبات هذه الحركات بالانفصال ، وبالفعل هذا ما تحقق عن طريق عدة اتفاقات عقدت بين الطرفين برعاية اقليمية ودولية .ومن أجل بيان أسباب الانفصال والاتفاقيات التي أفضت إلى نشؤ دولة جنوب السودان فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين :المطلب الأول : أسباب الانفصال المطلب الثاني : اتفاقيات السلام ونشأة الدولة.

المطلب الأول أسباب الانفصال

تعددت الأسباب التي ادت الى انفصال جنوب السودان عن شماله ، فبعض هذه الاسباب كان داخلياً وبعضها ارتبط بالادوار الاقليمية والدولية .

١ – الأسباب الداخلية :

ساد الاعتقاد وسط علماء الانثروبولوجيا أن السودان دولة أفريقية – عربية ، وقد ظل هذا الاعتقاد يشكل إحدى المسلمات لدى أي باحث عند توصيفه للسودان ، وأضاف البعض كلمة إسلامي أو مسلم

، فأصبح ينظر إلى السودان على أنه قطر عربي – أفريقي مسلم ، غير أن توصيف مسلم غير مقبول من قبل الجنوبيين في السودان ، الذين يرون أن كلمة (عربي – مسلم) هي شأن خاص بشمال السودان ، وحتى بالنسبة إلى الشمال فإن الشماليين لديهم تحفظ ، فالشمال ليس كله مسلماً وليس كله عربياً فهناك بعض المناطق في الشمال زنجية ومسيحية [١].لقد أصبحت الاختلافات العرقية والدينية في السودان أحد أسباب الصراع وعدم الاستقرار السياسي ، حيث أدت محاولات المسلمين لتطبيق الشريعة الاسلامية ، إلى معارضة الأقليات غير المسلمة وخاصة في جنوب السودان ، لأن السياسة الاستعمارية البريطانية أدت الى أن يكون الجنوب " مكون من اغلبية تدين بأديان قبلية ، وفئة مسلمة وصفوة جنوبية مثقفة ترى في أفريقيتها وثقافتها الانكليزية عاصماً من الاستعراب ، وفي مسيحيتها عاصماً من الإسلام وفيهما معاً هوية مميزة " [٢].وقد كان لسؤ إدارة هذه التعددية المجتمعية دوراً في تصعيد الاختلاف بين المكونات فعلى سبيل المثال فإن وزير الداخلية في حكومة اسماعيل الأزهري (أول حكومة وطنية سودانية) أعلن أمام البرلمان السوداني " السودان بلاد عربية ومن لا يحس بأنه عربي عليه أن يخرج منها " [٣].وبعد انهيار حكومة الأزهري ، فاز حزب الأمة وحزب الشعب الديمقراطي بانتخابات عام ١٩٥٨م بيد إنه نتيجة لفشلهما في العمل معاً كائتلاف ، سلمت قيادة حزب الأمة مقاليد الحكم الى الجنرال ابراهيم عبود والذي سرعان ما عمد الى تهميش الأحزاب السياسية وتعميق مشاعر الاستياء في الجنوب نتيجة فرض طابع عربي اسلامي عليه والغاء المدارس التبشيرية وتحويل يوم العطلة من يوم الأحد إلى يوم الجمعة مما ساعد على توحد المتمردين الجنوبيين تحت قيادة جوزيف لاقو وتأسيس الجيش الشعبي لتحرير السودان المعروف باسم (انيانيا) [٤].ومن هنا بدأ الاقتتال والصراع بين الشمال والجنوب والذي انتهى بإنفصال الجنوب عن الشمال وتأسيس دولة جنوب السودان .ولم تكن التعددية العرقية والدينية وسؤ ادارتها من قبل الأنظمة الحاكمة السبب الوحيد لإنفصال جنوب السودان بل إن للأسباب الاقتصادية دوراً في ذلك ، ففي فترة الإحتلال البريطاني للسودان أعلن كرومير (ممثل الادارة البريطانية في السودان) بأن جنوب السودان (عبارة عن مناطق شاسعة من إقليم عديم الفائدة والذي ستكون ادارته صعبة ومكلفة) [٥].

ولهذا عمد الحكام الانكليز إلى تطوير شمال السودان وترك لجنوب متخلفاً ، فبنوا في الشمال المدارس والمستشفيات وعمدوا الى تعبيد الطرق والاهتمام بالزراعة وبناء ميناء بورت سودان وسكة حديد ، وأصبحت سكة الحديد وميناء بورت سودان عمود الحياة الاقتصادية في شمال السودان والتي تسهل عملية تصدير القطن إلى أوربا وإستيراد السلع الأوربية من الشمال ، وهذه السياسة أدت إلى خلق العديد من الوظائف إلى أبناء الشمال [٦].أما بعد الاستقلال فقد عانى الجنوب من التخلف الإقتصادي والإجتماعي ، حيث لم تهتم الحكومات الوطنية بتنميته . وقد تركز بعض النشاط

الحضري في المدن والمراكز الكبيرة (جوبا ، واو ، ملكال) أما المناطق البعيدة التي كانت تمثل معظم الأراضي فيسودها نظام إقتصادي بدائي [٧].وتشير الدراسات إلى ما عانى منه جنوب السودان من عدم اهتمام بالبنية التحتية مقارنة بالشمال ، فقد توصلت إحدى الدراسات في عام ١٩٩٠م إلى أن الخرطوم إستحوذت على غالبية الأنشطة الاقتصادية والخدمات حيث إنها تمتلك ٧٣% من النشاط الصناعي ، ٧٥% من قوة العمل الصناعية ، ٦٧% من الشبكة الوطنية للطاقة الكهربائية ، ٨٥% من المشاريع التجارية ، ٨٠% من الخدمات المصرفية ، ٨٥% من قروض البنك الصناعي ، ٧١% من قروض العقارات المصرفية ، ٦٥% من تبادل العملة ، ٧٠% من المستشفيات والمراكز الصحية ، ٦٥% من الأطباء و ٨٠% من الممرضات [٨].لقد كان لإكتشاف النفط والبدء في عمليات الاعداد لإستخراجه وتصديره دوراً كبيراً في تفاقم مشكلة الجنوب ، حيث أدى إلى زيادة ثقة الجنوبيين بقدرتهم على إقامة دولة مستقلة ، خاصة في ظل رغبة الحكومة في الحصول على الثروات البترولية في الجنوب [٩]. إن ادراك القادة السياسيين الشماليين والجنوبيين على حدٍ سواء لأهمية النفط كمصدر رئيسي للإيرادات أدى إلى تحول الصراع من صراع ذو طابع ديني إلى صراع ذو طابع ديني إقتصادي ومن ثم من صراع على النفط إلى صراع على الحدود حيث إن كل طرف أراد أن يضم إلى إقليمه المناطق التي تحتوي على آبار النفط ، ففي عام ١٩٧٨ اكتشف النفط بكميات تجارية في إحدى الآبار شمال مدينة بانتيو، وقد نشب خلاف بشأن الإسم الذي يطلق على البئر، وأخيرا سميت هذه الأبار بـــ (الوحدة) والحقل الذي يوجد فيها (بحقل الوحدة) ، إلا أن الحكومة المركزية ذهبت أبعد من ذلك عندما اقترحت إنشاء أقليم جديد يسمى بأقليم الوحدة يتألف من (بانتيو ، ومجالس منطقة تويريال في الجنوب ومجالس منطقة ابيي ، والفوله ، وكادقلي، والدلنج في جنوب كردفان) وهو ما أثار الجنوبيين ، وبدأ خلاف جديد حول من يمتلك النفط ؟ ولمن تدفع العوائد ؟ وكيف توزع ؟ وهو ما دفع إلى قيام الكثير من المظاهرات التي دفعت الحكومة السودانية في المركز بإستبدال حامية بانتيو العسكرية المؤلفة من جنود جنوبيين بجنود من الشمال ذلك لحراسة المنشآت الاقتصادية البترولية [١٠].وعليه فإن تداخل الجوانب الاقتصادية مع البعد العرقي والديني أدى إلى إعطاء مسببات جديدة للاستمرار بالصراع والاقتتال بين الشمال والجنوب ، فحرب الجنوب لم تعد وسيلة لتحقيق الذات فقط ، وإنما وسيلة للحصول على العوائد الاقتصادية .

٢- الدور الاقليمي والدولي :

لقد تميزت العلاقة السودانية مع الدول الجوار الافريقي بالتوتر والصدامات نتيجة دعم كل بلد للمعارضة في البلد الآخر وبالتالي فإن الدعم المتقابل للمعارضة أدى إلى أن يحصل الجيش الشعبي لتحرير السودان على دعم دول الجوار[١١]. لذا نجد بأن أثيوبيا قدمت في عهد رئيسها السابق

منغستو دعماً كبيراً للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ عام ١٩٨٣ حيث لجأ إليها قادة الكتيبة ١٠٥ ، حيث كان الرئيس الأثيوبي منغستو معادياً للرئيس النميري لتقديمه الدعم للحركات الانفصالية الأرتيرية في التيجر (جبهة تحرير التيجاري) و اورمو (جبهة تحرير أورمو) ، وقدمت أثيوبيا الدعم للجيش الشعبي لتحرير السودان ، وإستمر هذا الدعم حتى خلال أنظمة سودانية لاحقة ، وكان الدعم الأثيوبي يشمل تقديم الدعم اللوجستي ، وانشاء اذاعة للجيش في اثيوبيا ، وتوفير معسكرات تدريب ، وسجن لوضع اسرى الحرب [١٢].ولم تكن علاقات اوغندا بالسودان علاقات ودية تقوم على حسن الجوار ، إذ إن كل من البلدين دعم المعارضة المسلحة للبلد الآخر ففي الوقت الذي دعمت فيه السودان قوات جيش الرب بقيادة جوزيف كوني ، وبالمقابل دعمت أوغندا قوات جيش التحرير السوداني [١٣].أما كينيا فإنها استقبلت قيادات وعناصر جيش التحرير السوداني ، وقدمت الدعم له من خلال مجموعة توركانا الاثنية على الحدود بينها وبين السودان حيث كانت تمدهم بالسلاح وتستقبل مسؤولي الحركة في العاصمة نيروبي وتقدم المعالجة الطبية للجرحى [١٤]. كما ان كبار القيادات في الجيش الشعبي لتحرير السودان تم تدريبهم في الكليات العسكرية الكينية [١٥].وفي نفس الوقت عمد قادة الحركات الإنفصالية في جنوب السودان إلى إقامة علاقات جيدة مع إسرائيل ، حيث كتب جوزيف لاقو (قائد حركة الأنانيا) إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي رسالة يعبر له فيها عن وقوفه ضد العرب في حرب عام ١٩٦٧م ، فقامت إسرائيل بتوريد السلاح الذي أخذته من الجيوش العربية إلى حركة الأنانيا عن طريق أوغندا [١٦]. وبعد تبلور الحركة الإنفصالية في الجنوب إلى ما يعرف الجيش الشعبي لتحرير السودان بزعامة جون قرنق بدأت إسرائيل بإمداده بالسلاح منذ عام ١٩٨٣م وفي هذه المدة ظهر النفط في جنوب السودان ، فزودت إسرائيل جيش جون قرنق بأسلحة متقدمة ، ودربت عشرة من طياريه على قيادة مقاتلات خفيفة للهجوم على المراكز الحكومية في الجنوب ، ووفرت له صوراً عن مواقع القوات الحكومية التقطتها أقمارها الصناعية ، كما وأرسلت اسرائيل بعض خبرائها لوضع الخطط والقتال إلى جانب الحركات الانفصالية ، وقد قتل منهم خمسة ضباط في معارك دارت في نهاية سنة ١٩٨٨م وكان بينهم اثنين من ضباط الموساد ، كما وثبت أن الضباط الإسرائيليين اشتركوا في العمليات التي أدت إلى إحتلال ثلاث مدن في سنة ١٩٩٠م ، وهي مدن مامبيو و ادارا و طمبوه [١٧].أما الدور الدولي فيتضح من خلال الدور الامريكي ، حيث انه منذ تأسيس دولة السودان علم ١٩٥٦م تراوحت العلاقات الأمريكية بهذه الدولة بين التوتر والإنفراج ، إلا إنه ومنذ وصول جبهة الإنقاذ إلى سدة الحكم في السودان عام ١٩٨٩م إنتهجت الولايات المتحدة الأمريكية ضده سياسة المواجهة وأعلنت إدانتها لنظام الخرطوم لإنقلابه على سلطة ديمقراطية منتخبة واتهامه بإنتهاك حقوق الإنسان ، ومساندة الإرهاب ، والمسؤولية عن إستمرار الحرب الأهلية

في الجنوب ، وإعاقة جهود الإغاثة الدولية في مناطق القتال ، وقد إستمرت هذه السياسة طوال عهد كلينتون فوضعت السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب عام ١٩٩٣م ، وقدمت الولايات المتحدة دعمها السياسي للجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب بزعامة جون قرنق [١٨]. وفي نفس الوقت عمدت إلى دعم ما أسمته بدول المواجهة (كينيا – ارتيريا – اوغندا – اثيوبيا) بمبلغ عشرين مليون دولار أمريكي لحماية نفسها من الخطر السوداني [١٩].وفي لقاء جمع مادلين أولبرايت وزيرة الخارجية الأمريكية آنذاك مع قيادات التحالف الوطني الديمقراطي وجيش تحرير السودان في تشرين الأول / ١٩٩٨م في العاصمة الأوغندية كمبالا ، أوضحت بشكل جلي رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في تغيير نظام الحكم في السودان [٢٠]. كما وأصدرت وزارة الدفاع الأمريكية تعليماتها إلى قواتها الموجودة في كينيا وأرتيريا بالاستعداد للتدخل في السودان إذا لزم الأمر [٢١].وبعد مجيء جورج دبليو بوش إلى الإدارة مرر الكونغرس الأمريكي مشروع (السلام في السودان) في حزيران / ٢٠١١م والذي وفر اعتماد للإدارة الأمريكية بحدود ١٠ مليون دولار لتقديمها إلى الجيش الشعبي لتحرير السودان كمساعدات غير قتالية ، ومن ثم جاء قرار الرئيس بوش في ٦ / سبتمبر /٢٠٠١ بتعيين السيناتور السابق (جون دانفورث) مبعوثاً رئاسياً للعمل على إنهاء الحرب الأهلية في السودان [٢٢]. وهذا يوضح التغيير الذي طرأ على السياسة الأمريكية إتجاه السودان حيث إنتقلت من سياسة العزلة إلى سياسة تشجيع الحوار بين أطراف النزاع .ومن التغيرات التي طرأت على السياسة الأمريكية تجاه السودان هو انها لم تعد تؤكد على تغيير النظام في السودان والتخلص من عمر البشير ، حيث أعلنت جندايي فريزر (مساعدة وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية) " أن تغيير النظام ليس ضمن سياسة الولايات المتحدة " ، ويرجع ذلك إلى إلى إن المعارضة السودانية كانت ضعيفة في الشمال كما إن تغيير النظام القائم قد يؤدي إلى إقامة نظام غير إسلامي ضعيف أو إسلامي متشدد وفي كلتا الحالتين سوف تكون النتيجة مناخاً موائماً لدخول وانتشار الحركات المتطرفة في السودان [٢٣].إن هذه التغيرات في السياسة الأمريكية لم تكن بسبب تغير الإدارة الأمريكية بقدر ما كان الأمر متعلقاً بتغيرات شهدها النظام السوداني نفسه حيث انه منذ اواسط التسعينات من القرن الماضي وجدت الخرطوم أنها تواجه عزلة دولية (تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية) وفشل مشروعها الإسلامي وضغوطات خارجية إقتصادية ، وهو الأمر الذي دفع الحكومة السودانية إلى تخفيض علاقاتها بالمنظمات الاصولية ، ففي عام ١٩٩٦م طردت السودان أسامة بن لادن ، كما وحدثت إنشقاقات داخل النخبة الإسلامية الوطنية الحاكمة ، أدى إلى إبعاد حسن الترابي من رئاسة الجمعية الوطنية وانتهى الأمر باعتقاله وسجنه ، كما وتحسن أداء الحكومة بإتجاه الإعتدال في سياستها نحو الولايات المتحدة الأمريكية وخصوصاً بعد أحداث ١١/ سبتمبر ، فضلاً

عن تجاوبها مع الولايات المتحدة الأمريكية لإيجاد تسوية لمشكلة جنوب السودان [٢٤].إلا إن علاقة بين السودان والولايات المتحدة الأمريكية لم تمنع الأخيرة من تأييد المبادرة المقدمة من منظمة إيقاد والتي تنص على تأكيد حق أهل الجنوب في تقرير مصيرهم عبر إستفتاء شعبي في الوقت الذي رفضت فيه على لسان وزيرة خارجيتها السابقة مادلين أولبرايت المبادرة المصرية – الليبية التي تقوم على التأكيد على وحدة السودان [٢٥]. أما دول الإتحاد الأوربي فإن لدوله علاقات وثيقة بالسودان لاسيما في المجال الاقتصادي ، حيث شكلت اوربا الشريك التجاري الأول للسودان حيث كانت صادراته وارداته تتجه نحو أوربا وتأتي منها إلا إن العلاقات الأوربية السودانية أصابها الوهن والتوتر بعد اتهام نظام الإنقاذ بإنتهاك حقوق الإنسان وغياب الديمقراطية واستمرار الحرب في الجنوب [٢٦].وبسبب ما تقدم انسحبت الشركات النفطية الأوربية من السودان مثل شركة (lundin Oil السويدية) وشركة (OMV النمساوية) [٢٧].أما الموقف البريطاني فإنه كان متأثراً بالموقف الأمريكي في السودان ، حيث أيدت قرار الولايات المتحدة الأمريكية بوضع السودان في قائمة الدول الراعية للإرهاب في آب / ١٩٩٣م ، كما وزاد التوتر في العلاقة بين البلدين بعد قرار الحكومة السودانية بطرد السفير البريطاني من الخرطوم على إثر زيارة قام بها أحد الأساقفة من كنيسة كانتربري للمناطق المسيحية في جنوب السودان دون إذن مسبق من السلطات السودانية ، التي اعتبرته إنتهاكاً لسيادة السودان وتدخلاً في شؤونها الداخلية ، ونتيجة لذلك التوتر أصبحت بريطانيا تقف ضد تطبيع علاقات السودان بالاتحاد الأوربي [٢٨]. مما تقدم يمكن القول بأن دول الجوار الاقليمي واسرائيل والدول الغربية كان لها دور في تحقيق انفصال جنوب السودان عن طريق التحيز الواضح للجيش الشعبي لتحرير السودان في الجنوب ودعمه وتأييد مطالبته بحق تقرير المصير والذي يعني إنفصال الجنوب عن الشمال في حال ما قرر الجنوب ذلك ، ولا تتحمل هذه الدول وحدها المسؤولية عن انفصال جنوب السودان بل إن ممارسات النظام الحاكم في السودان ودعمه للحركات الانفصالية في دول الجوار الاقليمي كان دافعاً لهذه الدول في اتخاذ مثل هذه الخطوات الداعمة للجنوب .كما يمكن القول بأن التعددية المجتمعية لم تكن سبباً في انفصال جنوب السودان بقدر ما كان للأمر علاقة بخلق النظام الاستعماري نظاماً يقوم على أولوية الشمال من النواحي السياسية والاقتصادية وعدم الاهتمام بالجنوب ، وبسؤ ادارة التعددية المجتمعية من قبل أنظمة الحكم المتعاقبة في السودان بعد الاستعمار ، وبالمقابل فإن الحركات الانفصالية الجنوبية كانت مساهمة أيضاً في تأزيم الوضع في السودان من خلال عدم سعيها لحل المشكلات من خلال إطار وطني موحد ، بل إنها سعت إلى التعاون مع دول الجوار الاقليمي والقوى الدولية من أجل تحقيق أهدافها على حساب الدولة .

المطلب الثاني اتفاقيات السلام ونشأة الدولة

لم يكن قبول النظام السوداني لانفصال جنوب السودان أمراً طوعياً بل إن هنالك مجموعة من العوامل الداخلية والخارجية ساهمت في تولد قناعة لدى النظام السوداني بالضرورة الملحة لانهاء النزاع ، حيث أجبر إعياء الحرب النظام السوداني إلى أن يقبل التفاوض مع الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان [٢٩]. فضلاً عن ظهور حركات تمرد في دارفور لها نفس شعارات و مطالبات الحركة الشعبية لتحرير السودان ، وتنامي المعارضة الشمالية للنظام الحاكم [٣٠].كما ان الضغوط الخارجية التي مارستها القوى الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية كان لها دور في دفع النظام السوداني الى القبول بالتسوية السلمية لأزمة الجنوب ، فعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية غيرت سياستها المتبعة إتجاه السودان إلا إنها ظلت تساند مطالب الساسة الجنوبيين على حساب السودان ، فعلى سبيل المثال فإن قانون (السلام في السودان) والذي وقعه الرئيس بوش في تشرين الأول / ٢٠٠٢م نص في مضمونه الأساسي على فرض عقوبات على الخرطوم بعد ستة أشهر من بدء سريان القانون ، ما لم تقم بالتفاوض (بحسن نية) مع الحركة الشعبية لتحرير السودان [٣١].وبسبب ما تقدم فإن الحكومة السودانية أجرت محادثات مع الجيش الشعبي لتحرير السودان من ١٤/تشرين الأول وحتى ١٨/ تشرين الثاني / ٢٠٠٢ في ماشكوس نيروبي بكينيا تحت رعاية الهيئة الافريقية الحكومية للتنمية (ايقاد) ، وتم توقيع اتفاق ماشكوس في ٢٠ / تموز / ٢٠٠٢ حيث اتفق الطرفان في هذا الاتفاق على جملة أمور أهمها الاتفاق على قضيتين رئيسيتين هما : أولاً- الاتفاق على منح الجنوب حق تقرير المصير بعد فترة انتقالية أمدها ست سنوات ، على أن تكون الخيارات المطروحة للاستفتاء هي الاستمرار في النظام الذي سيتم اقراره طبقاً لنظام التسوية ، أو الانفصال في كيان مستقل ، ثانياً- الاتفاق على إطار دستوري متعدد الطبقات ، بحيث يكون هناك دستور للشمال ، ودستور للجنوب ، ثم دستور قومي يجمع بين الكيانين الشمالي والجنوبي ، ومؤدى هذا ومضمونه الأساسي هو الحفاظ على الشريعة الاسلامية في الشمال ، في الوقت الذي يكون فيه للجنوب دستوره وقوانينه الخاصة [٣٢].ومن ثم توالت الاتفاقات التي تم عقدها بين الجانبين حيث تم عقد خمسة بروتوكولات تتعلق بـــ (حق تقرير المصير ، الأمن ، تقاسم الثروة ، تقاسم السلطة ، والصراع في جنوب كردفان والنوبا والنيل الأزرق ، ومنطقة أبيي) .

وقد شكل إتفاق ماشكوس والبروتوكولات الخمس إطاراً لاتفاقية السلام الشاملة (CPA) في ٩/كانون الثاني/٢٠٠٥ بين النظام السوداني والحركة الشعبية لتحرير السودان في العاصمة الكينية نيروبي وعرفت هذه الاتفاقية فيما بعد بإتفاقية نيفاشا ، وقد ضمنت هذه الاتفاقية في الدستور السوداني وعرف بالدستور الانتقالي المؤقت لعام ٢٠٠٥ ومهد الطريق لإقامة كيانين في السودان (إسلامي في الشمال وعلماني في الجنوب) مع احتفاظ الجنوب بحق تقرير المصير بعد ست سنوات [٣٣].كما اتفق

الطرفان في بروتوكول اقتسام الثروة خلال مدة الست سنوات الانتقالية حيث نصت المادة المادة ٥ الفقرة ٥ على " بعد الدفع لحساب تثبيت ايرادات البترول للولايات / الأقاليم المنتجة للنفط يخصص – من بداية الفترة قبل الانتقالية ٥٠% من صافي ايرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الخمسون في المائة المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان " [٣٤].أما فيما يخص بروتوكول تقاسم السلطة فإنه قسم البرلمان السوداني بنسبة ٥٢% لحزب المؤتمر الوطني الحاكم ، و٢٨% للحركة الشعبية لتحرير السودان ، أي حاز طرفا الاتفاق على نسبة ٨٠% من المقاعد البرلمانية وهي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع او اي تعديل دستوري يراه الطرفان ضرورياً ، كما وأعطى الاتفاق نسبة ٧٠% للحركة الشعبية لتحرير السودان في المجلس التشريعي الخاص بجنوب السودان ، وهذه النسبة أيضاً هي النسبة اللازمة لتمرير أي تشريع في برلمان الجنوب [٣٥].لقد جاء توقيع اتفاقية السلام الشامل ليضع حداً لأطول حرب أهلية في القارة الأفريقية ، وصاحبت توقيع الاتفاقية أجواء ايجابية تمثلت في ايقاف الحرب بكل تبعاتها ، من إهدار للموارد وازهاق للأرواح البشرية وعدم الاستقرار واعاقة المواطن ، كما وشكلت هذه الاتفاقية إطاراً وحافزاً لاتفاقيات السلام في ربوع السودان ، فقد تلتها اتفاقية الشرق ، واتفاقية أبوجا في دارفور ، حيث قدمت اتفاقية السلام الشامل نموذجاً ملهماً أعطى الثقة في إمكانية حل أزمات السودان بشكل سلمي [٣٦]. إلا إن ما يؤخذ على اتفاقية السلام الشامل (CPA) انها عقدت بين طرفين فقط وهما حكومة السودان ممثلة بحزب المؤتمر الوطني وبين الحركة الشعبية لتحرير السودان ، ولم يتم إشراك الأحزاب والاطراف الاخرى سواء أكانت الشمالية أم الجنوبية وكذلك مؤسسات المجتمع المدني ، وبالرغم من ان حزب المؤتمر الوطني والحركة الشعبية لتحرير السودان أكدا على أن الاحزاب الأخرى ومنظمات المجتمع المدني سيكون لها دور في العملية الانتخابية المقررة ، إلا إنه في أوائل عام ٢٠٠٧ اتخذ البرلمان قراراً بعدم مشروعية خوض الأحزاب أية انتخابات إلا أن تكون مؤيدة لإتفاق السلام الشامل وداعمة له ، مبررين ذلك بأنه بمقتضى قانون الأحزاب السياسية ، يحق للدولة القيام بحل الأحزاب التي تعترض على دستور البلاد المرتكن بدوره إلى إتفاق السلام الشامل [٣٧].إن إنهاء أي نزاع عنيف يواجه بمعارضة من قبل الاطراف التي يتم استثناءها من صنع السلام ، حيث ان قبولهم بالسلام يتأتى من ادراكهم بأن هذا السلام سيحقق مصالحهم وإلا فإنهم سيعمدون إلى تهديد هذا السلام [٣٨].وبالرغم من أن أغلب الاحزاب السياسية أقرت اتفاقية السلام الشامل ، إلا إن إقرارها هذا كان متأخراً أي انها أقرت قرارات الحزبين المهيمنين في الشمال والجنوب ولم يكن لها دور في الاعتراض على أي بند من بنود الاتفاقية ، وقد تكون هذه الأحزاب قد أقرت الاتفاقية من أجل ضمان مشاركتها في الانتخابات ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هل ستبقى هذه الأحزاب مؤيدة للاتفاقية في حالة عدم تحقيق طموحاتها الانتخابية

وخسارتها في الانتخابات ؟وبالرغم من أن الطرفان اتفقا بموجب اتفاقية السلام الشامل على العمل لأن تكون الوحدة جاذبة بين شمال السودان وجنوبه ، إلا إن الحركة الشعبية لتحرير السودان لم تلتزم بهذا الاتفاق حيث إذ قامت بإطلاق يد مناصري الانفصال من أهل الجنوب وتقييد عمل مناصري الوحدة منهم كما قامت الحركة بتدريب المزيد من أفراد الشعب وتسليحهم وضمهم إلى الحركة ، لاسيما بعد وفاة جون قرنق زعيم الحركة [٣٩]. حيث انعكس ذلك على خطاب النخب الجنوبية بما فيها الطبقة السياسية ، وعلى سبيل المثال ففي كلمة ألقاها خليفة قرنق الرئيس التالي للحركة الشعبية وحكومة الجنوب (سلفاكير) في تشرين الثاني /٢٠٠٩ ، في كنيسة القديسة تيريزا في مدينة جوبا قال : " إن مهمتي تقتضي قيادتكم إلى إستفتاء عام ٢٠١١ ، وهذا اليوم قريب جداً وإني على ثقة بأننا سنشارك فيه ، ولديكم الفرصة للإختيار بين أن تكونوا أحراراً في وطنكم أو أن تكونوا مواطنين درجة ثانية في بلد موحد " [٤٠].كما ان سلفاكير وفي خطاب ألقاه في الولايات المتحدة الأمريكية في ١٧/أيلول/٢٠١٠ شدد على ان خيار "الوحدة لم يعد خياراً ذا جاذبية " متوقعاً بأن يكون " تصويت الجنوبيين لصالح الاستقلال تصويتاً كاسحاً " [٤١].

إن مثل هذه التوجهات والخطابات من قبل قادة الجنوب كانت تعطي توقعاً عن نتيجة الاستفتاء على حق تقرير المصير ، وهو أن الجنوبيين سيختارون الانفصال بديلاً عن الوحدة .ويلاحظ ان سلفاكير كان يقع على عاتقه مهمة كبيرة وهي ضرورة ايقاف القتال مع حركات التمرد الجنوبية والعمل على احتوائها من أجل توحيد الصف الجنوبي لاسيما في استفتاء حق تقرير المصير والذي سيتم إجراءه بعد ستة سنوات .ولهذا نجد بأن سلفاكير وفي زيارة له للخرطوم في ١١/آب/٢٠٠٥ عقد سلسلة إجتماعات غير رسمية مع قادة قوات الدفاع عن جنوب السودان ومنهم رياك مشار ولام أقول وتبع ذلك تعيينه ٢٠ شخص من قوات الدفاع عن جنوب السودان كمفوضين ، وثلاثة أعضاء في الجمعية الاقليمية في جوبا و وزير واحد مما أعطى رسالة ايجابية لقادة قوات الدفاع عن جنوب السودان (SSDF)[٤٢].وفي ٨/ كانون الثاني/٢٠٠٦ وبعد عام من عقد اتفاقية السلام الشامل (CPA) صدر اعلان جوبا والذي دعا الى الوحدة الكاملة والغير مشروطة بين الجيش الشعبي لتحرير السودان وقوات الدفاع عن جنوب السودان SSDF بالاضافة الى عقد اتفاقية من أجل دمج القوتين فوراً ليكونا جيشاً واحداً متحداً غير متحزب ويسمى الجيش الشعبي لتحرير السودان SPLA [٤٣].

وبالفعل فإن أغلب القيادات والمجموعات التابعة لقوات الدفاع عن جنوب السودان خرجت على القوات المسلحة السودانية والتحقت بمعسكر الجيش الشعبي لتحرير السودان ، إذ انه منذ مارس /٢٠٠٧ ما يقارب ٤٧٤٤٠ رجل التحقوا بالجيش الشعبي لتحرير السودان ولم يلتحق بالقوات المسلحة للسودان سوى ١٠٤٠٠ ، ويعود ذلك في جزء منه إلى مبادرة سلفاكير (حوار الجنوب –

الجنوب) في محاولة منه لتشجيع المصالحة بين الأجنحة والفصائل الجنوبية المتعادية ، أما الجزء الآخر فمرده إلى وفاة القائد السابق للجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان ورئيس حكومة الجنوب جون قرنق في تموز/٢٠٠٥ ، حيث كانت هنالك حالة من الامتعاض من سياسات وتكتيكات قرنق الانقسامية دون التحاق العديد من قادة قوات الدفاع عن جنوب السودان بالجيش الشعبي لتحرير السودان [٤٤].وفي فترة من١١ ولغاية ١٥ نيسان/٢٠١٠ تم إجراء انتخابات شاملة طبقاً لما اتفق عليه في اتفاقية السلام الشامل ، ووصفت هذه الانتخابات بأنها من أكثر الانتخابات التي أجريت تعقيداً ، إذ انها كانت على عدة مستويات حيث يتم انتخاب رئيساً للسودان و انتخاب أعضاء الجمعية الوطنية ، وانتخاب رئيس لجنوب السودان ، وبرلمان جنوب السودان ، وانتخاب حكام الولايات ، وجاءت نتائج هذه الانتخابات بفوز عمر البشير كرئيس للسودان بنسبة ٦٨,٢٤% ، في حين فاز سلفاكير كرئيس للجنوب بنسبة ٩٢,٩٩% [٤٥].وقد تم إجراء الاستفتاء على حق تقرير المصير في الفترة من ٢٠١١/١/٩ ولغاية ٢٠١١/١/١٥ وقد بلغت نسبة المشاركة في التصويت ٩٧,٥٨% وإختار ما يقارب ٩٨,٨٣% الانفصال عن السودان [٤٦].وفي ٧/تموز/٢٠١١ وقع الرئيس سلفاكير دستور جنوب السوادن المؤقت والذي أنهى العمل بالدستور الانتقالي لعام ٢٠٠٥ وأهم ما تميز به هو انه اقام نظاماً رئاسياً حيث إن الرئيس ينتخب مباشرة من قبل الشعب وهو رأس الدولة ورئيس الحكومة والقائد العام للقوات المسلحة ، كما وتميز هذا الدستور عن دستور ٢٠٠٥ بأنه أسس سلطة تشريعية تقوم على اساس المجلسين الأول هو الجمعية الوطنية والثاني هو مجلس الولايات [٤٧].

وهكذا نشأت دولة جنوب السودان كدولة مستقلة بوصفها الدولة الرابعة والخمسون في أفريقيا والمائة وثلاثة وتسعون في العالم ، حيث كانت نشأتها نتيجة لمزيج من الحرب الاهلية والحلول التفاوضية والتي رعتها أطراف إقليمية ودولية .

المبحث الثاني
التحديات الاجتماعية والسياسية

إن من أبرز التحديات التي واجهت الدولة المستقلة حديثاً هي التحديات الاجتماعية والسياسية حيث إن دولة جنوب السودان تميزت بالتنوع القبلي والديني واللغوي وبالتالي فإن عملية تذويب هذه الانتماءات الفرعية في انتماء وطني واحد من الصعوبة بمكان لأي دولة لاسيما اذا ما كانت حديثة الاستقلال ، فضلاً عن ان علاقات هذه الجماعات الفرعية كانت يشوبها التوتر والصراع في فترة ما قبل الاستقلال .ومما زاد من صعوبة تحقيق الاندماج في بوتقة وطنية واحدة هو بروز الأطماع والمطالبة بالاستحقاقات من قبل الأحزاب والجماعات المسلحة التي قاتلت ضد ما يسميه أهل الجنوب (الهيمنة الشمالية) وبالتالي فإن عدم التوفيق بين هذه الاستحقاقات عن طريق استيعاب هذه الاحزاب

والجماعات السياسية في إطار عملية سياسية لا تستثني أحد سيخلق مشاكل للدولة الجديدة .ومن أجل بيان أبرز هذه التحديات (الاجتماعية و السياسية) التي واجهتها دولة جنوب السودان فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين : المطلب الأول : التحديات الاجتماعية المطلب الثاني : التحديات السياسية

المطلب الأول التحديات الاجتماعية

بالرغم من أن مطالبات جنوب السودان بالأنفصال كانت تقوم على اسس متعددة أهمها الإختلاف اللغوي والديني ومطالبة الشمال بإحترام خصوصية الجنوب الدينية واللغوية إلا إن هذا لا يعني أن الجنوب بأكمله مجتمع متجانس لا توجد فيه أي نوع من أنواع التعددية المجتمعية الأخرى ، فعلى الصعيد اللغوي نجد بأنه على الرغم من أن اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية في الجنوب حسب دستور جمهورية السودان المؤقت لعام ٢٠٠٥م حيث نصت المادة الثامنة في فقرتها الثالثة على " تكون العربية ، باعتبارها لغُة رئيسية على الصعيد القومي ، والإنكليزية ، اللغتين الرسميتين لأعمال الحكومة القومية ولغتي التدريس في التعليم العالي " [٤٨]. كما ونص دستور جمهورية جنوب السودان المؤقت المعدل لعام ٢٠١١ في مادته السادسة الفقرة الثالثة على " ان اللغة الانكليزية هي لغة العمل الرسمية في جمهورية جنوب السودان ، كما وتستخدم في جميع مستويات التعليم " [٤٩]. إلا إن ذلك لا يعني عدم وجود لغات ولهجات مختلفة في دولة جنوب السودان حيث إن هنالك اللغة العربية لاسيما في جوبا ولغات أخرى مثل النوير والدنكا وباري والزاندي والشلك وغيرها [٥٠].أما على الصعيد القبلي فإن جنوب السودان يتكون من العديد من القبائل والتي تنتمي إلى عدة أجناس . ولهذا نجد بأن علماء الاجناس صنفوا سكان الجنوب استناداً إلى لهجاتهم وأوصافهم الجسمية وجذورهم التاريخية إلى ثلاث مجموعات كبيرة هي [٥١]:-

أ. النيليون :

من أبرز مجموعات جنوب السودان من الناحية العددية وتتألف من قبائل متعددة، منها قبيلة الدينكا ويقدر عددها بنحو (٣) ملايين نسمة ، ويعرف المركب الاثني والثقافي الذي ينتمي إليه الدينكا بمجموعة الشعوب الناطقة باللو والممتدة في أقليم شرق أفريقيا، وإلى جانب هذه القبيلة توجد قبائل أخرى هي الشلك، والنوير، والانواك، والبلاند، والبورون، والجور، واللو، والدونجا، والاتشولي، واللانجو، وتقطن هذه القبائل بأكملها داخل حدود السودان، بإستثناء قبيلة الاتشولي واللانجو، فيمتد وجودها إلى الدول المجاورة مثل اوغندا .

ب . النيليون الحاميون :يشتركون مع المجموعات النيلية في كثير من السمات السلالية واللغوية في نمط الحياة الاقتصادية. وهم مجموعتان، الأولى تتكون من قبائل الباري والمنداري، والفجيلو،

والنينجا، والكوكو، واللوكوبو، واللاتوكا. أما المجموعة الثانية فتضم قبائل التوباسا، والتوركانا، والديزو. وتقطن هذه القبائل في بحر الجبل الجنوبي وجنوب شرق السودان، جنوب بلاد الدينكا.

ج. القبائل السودانية :

وأبرز قبائلها، الزاندي، والمورو، والمادى وفروعها. وموطن هذه القبائل هو الجزء الغربي والجنوبي الغربي من مديرتي بحر الغزال والاستوائية، وإلى الغرب من النيل وقرب الحدود الجنوبية والجنوبية الغربية للسودان. وتنتقل هذه القبائل بين جنوب السودان وبعض الدول الأفريقية كزائير وأفريقيا الوسطى .وتعد قبيلة الدينكا أكبر قبيلة في جنوب السودان حيث تشكل (٣٦%) من العدد الكلي لجنوب السودان ، كما وتعد قبيلة النوير ثاني أبرز قبيلة في جنوب السودان حيث تشكل (١٦%) من العدد الكلي لجنوب السودان [٥٢].أما من الناحية الدينية فإن الجنوبيين يرون أن المسيحية دين الأغلبية في الجنوب ، رغم عدم وجود إحصاءات دقيقة ، كما لا يعرف على وجه التحديد عدد المسلمين في جنوب السودان ، ولم يجر إحصاء علمي في الجنوب سوى عامي ١٩٥٦ و١٩٨٣، وقد خلا إحصاء ١٩٨٣ من السؤال عن الدين ، ولذا لا يوجد غير إحصاء ١٩٥٦ الذي قدر عدد مسلمي الجنوب بـــ١٨% والمسيحيين هناك بـــ١٧% وغير الدينيين (الوثنيين والأرواحيين) بـــ٦٥% ، ولكن مجلس الكنائس العالمي أجرى إحصائية عام ١٩٨٦، أشار فيها إلى أن نحو ٣١% من الجنوبيين هم من المسلمين، وقرابة ٤٨% من المسيحيين، والبقية تتوزع بين الأرواحيين واللادينيين، وأصحاب الديانات الأفريقية الأخرى [٥٣].وبما ان مجلس الكنائس العالمي يعد جهة غير مستقلة ، حيث إنها من المعتقد انها قد ذهبت إلى أن تظهر المسيحيين في جنوب السودان على انهم الاغلبية ، فإنه لا يمكن التعويل على إحصائيتها ، ولكن هذا لا يمنع من القول بأن هنالك تعددية دينية في جنوب السودان مهما بلغت نسبة كل ديانة .إن هذه التعددية القبلية واللغوية والدينية في جنوب السودان ليست مشكلة بحد ذاتها وإنما سؤ إدارتها كان سبباً في جعلها إحدى التحديات التي تواجه دولة جنوب السودان ، فقبل الانفصال كان هنالك عداوة بين قبيلتي الدينكا والنوير ، وقد تعاملت قبيلة الدنكا مع قبيلة النوير والقبائل الأخرى بنوع من الفوقية بإعتبار انهم القبيلة الأكبر والتي تقود القتال ضد الشمال ، ومن ذلك تصريح مجوك أيوم ممثل الحركة الشعبية في القاهرة في حديث لهيئة الإذاعة البريطانية " الحرب في جنوب السودان هي حرب الدينكا وتقرر الدينكا النتيجة " [٥٤]. فضلا عن ذلك فإن تصريح آخر أدى لإثارة مشاكل وصدامات عدة في المدارس الثانوية في الجنوب لقيادي من قبيلة الدينكا وهو الدكتور جاستن ياج أروب عندما صرح أمام البرلمان الجنوبي في جوبا عام ١٩٨٢ " أن الدينكا خُلقت لِتَحكُم وليس لِتُحكَم " [٥٥]. إن هذه النظرة الفوقية لقبائل الدينكا على باقي القبائل الأخرى تعطي تصوراً عن مستقبل العلاقة بين القبائل الجنوبية بعد الانفصال بأنها ستكون علاقة سلبية قائمة على الصراع وليست علاقة ايجابية قائمة على التعاون من أجل تأسيس دولة موحدة قائمة على احترام

جميع القبائل والمكونات فيها .وقد كان ذلك مثاراً للعديد من النزاعات بين أبناء الجنوب حتى قبل تأسيس الدولة ، فعلى سبيل المثال الانقسام الكارثي في حركة التمرد لسنة ١٩٩١ ، إذ انشقت مجموعة من كبار القادة في إقليم أعالي النيل احتجاجاً على أسلوب القيادة الاستبدادي لمؤسس الجيش الشعبي لتحرير السودان، جون قرنق، وهو من الدينكا ، وعلى تأييد قرنق لـــ"سودان جديد" متحد وعلى انتهاكات قام بها الجيش الشعبي لتحرير السودان بحق المدنيين وتمخض عن ذلك الانقسام حروب أهلية متعددة داخل الجنوب [٥٦]. وفي عام ١٩٩٣م نشب نزاع بين قبيلتي الدنكا والنوير (أكبر قبيلتين في جنوب السودان) ، مما دفع حكماء الطرفين إلى التدخل للوصول إلى تسوية سلمية ، ولم يقتصر الأمر عند هذا الحد ، حيث إن إتفاقات عديدة جرى التوصل إليها بجهد مشترك بين القادة العسكريين والزعماء التقليديين لتسوية المزاعات بين المجتمعات الرعوية في المناطق الحدودية بين السودان وكل من كينيا وأوغندا ، إلا إن هذه الآليات التقليدية بدأت تضعف ، لاسيما بعد ان بدأ التطاول على أدوارها من قبل قادة التمرد وصغار القادة العسكريين ، وإن كانوا في الأغلب أبناء لزعماء تقليديين في مناطقهم [٥٧].إن التغيير الذي طرأ على علاقات الصراع بين القبائل الرئيسية في جنوب السودان هو إنتشار السلاح بين ابناء القبائل بسبب الحرب مع الشمال ، حيث أصبح أبناء قبيلتي الدنكا والنوير مسلحين بما يزيد عن الرماح ، ولم تعد الحروب متقطعة وقائمة على سرقة الماشية بل أصبحت حروب مخطط لها ، وهذا الشكل الجديد من الحرب انتهك كل الحدود الأخلاقية على استخدام العنف الذي كان موجوداً في الأجيال السابقة [٥٨]. كما إن الاقتتال بين القبائل الجنوبية استمر بعد توقيع اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥ ، حيث كان العنف القبلي قد اشتد في عام ٢٠٠٩ لاسيما في ولايتي جونقلي وأعالي النيل وبصورة أقل حدة في البحيرات وشرق ووسط الاستوائية ، وكان الاقتتال اما بين القبائل مثلما هو الحال بين قبيلة المورلي وقبيلة النوير ، وإما داخل القبيلة الواحدة مثلما هو الحال بين لو نوير والنوير جيكاني ، وإن كثير من هذه الصراعات قديمة أفرزتها الحرب الأهلية ، وفاقمها الجفاف ونقص المواد الغذائية ونزاعات الهجرة ذات الصلة داخل المجتمعات الرعوية وبين الرعاة والمزارعين [٥٩].إن اثر مواسم الجفاف على انتشار الصراعات القبلية يبدو واضحاً لا سيما وان المجتمع الجنوبي في الغالب مجتمع رعوي وبالتالي فإن مواسم الجفاف تدفع بالقبائل إلى الهجرة بحثاً عن المراعي ، وهذا ما يؤدي إلى انفجار الصراعات بسبب الاختلاف القبلي بين المجموعات المهاجرة والمجموعات التي تسكن الأراضي التي لم تتأثر بالجفاف ، مما سيؤدي إلى زيادة المنافسة بين المهاجرين والمضيفين على الموارد النادرة وبالتالي يبدأ الصراع بين القبائل الوافدة والمضيفة [٦٠].وتشير أحداث العنف الدامية التي وثقتها الأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠٩ إلى أن عدد القتلى من جراء أعمال العنف القبلي والطائفي في جنوب السودان يفوق عددهم في دارفور خلال الفترة ذاتها [٦١].ولذا فإن الفترة الانتقالية التي حددتها اتفاقية السلام

الشامل بين ٢٠٠٥-٢٠١١ لم تخلو من صراعات قبلية داخل الجنوب وبالتالي كان هنالك مخاوف من أن تكون هذه الصراعات سبباً في فشل وانهيار الدولة الجديدة في حال صوت سكان الجنوب على الانفصال في ٢٠١١ ، لاسيما وإن هنالك اختلافات قبلية واثنية وحتى سياسية بين القيادات في داخل حركة تحرير جنوب السودان ، وفيما بينها وبين التيارات والأحزاب الجنوبية الأخرى كانت في بعض الأحيان يتم حلها وتلافيها خوفاً من العدو الشمالي المشترك ، والسؤال الذي يطرح نفسه هو هل بعد الاستقلال عن العدو المشترك سيؤدي الى اقتتال قبلي جديد أم ان الاطراف الجنوبية ستكون قادرة على أن تتلافى هذا الاقتتال ؟ما لبثت جنوب السودان أن تحصل على استقلالها في نيسان ٢٠١٠ حتى بدأ ظهور حركات تمرد حتى بلغ عددها في ايلول ٢٠١١ اكثر من عشر حركات تمرد منشقة تحارب ضد الحكومة الجنوبية [٦٢].كما استمر العداء والاقتتال بين القبائل الجنوبية حتى بعد الاستقلال حيث كانت منطقة بيبور في جنوب جنقلي بؤرة للقتال القبلي بين قبائل الدنكا و النوير والمولر مما أدى إلى قتل الآلاف من المواطنين الجنوبيين وسرقة عشرات الآلاف من الماشية [٦٣].وطبقاً لإحصاءات الأمم المتحدة فإن شهدت جنوب السودان في الفترة بين ٢٠١٠-٢٠١١ مقتل أكثر من ١٥٠٠ شخص وتهجير أكثر من ٢٠٠٠٠٠ شخص [٦٤].مما تقدم يمكن القول بأن طبيعة المجتمع المعتمد على الرعي وأثر المناخ المتمثل بمواسم الجفاف كانا سبباً في اقتتال القبائل الجنوبية من أجل السيطرة على الموارد ، غير إن هذا الاقتتال غالباً ما كان يتم تسويته عن طريق الحكماء والوجهاء من القبائل إلا إن انتشار الاسلحة الحديثة في الجنوب بسبب القتال مع الشمال غير من نمط هذه الصراعات القبلية وغير طبيعة الاقتتال بينها ، كما انه غالباً ما كانت هذه القبائل تفضل تسوية خلافاتها خوفاً من ان هذه الخلافات قد تؤدي الى تقدم الشمال في حربه ضدها ، وبالرغم من كون العداء الى الشمال كان عاملاً موحداً لهذه القبائل وبالتالي فإن انفصال جنوب السودان عن شماله أدى الى زوال العدو التقليدي وبدأت القبائل تتقاتل من جديد من الحصول على منافع الدولة الجديدة واستحقاقاتها النضالية .إن التغيير الأبرز الذي طرأ على الصراع القبلي بعد الاستقلال هو دخول الاعتبارات السياسية في الاعتبارات القبلية والعكس صحيح ، مما جعل الصراعات أكثر تعقيداً كما سنلاحظ في المطلب الثاني .

المطلب الثاني التحديات السياسية

ان التحديات التي واجهتها جنوب السودان بسبب التنوع القبلي والصراع والاقتتال بين القبائل ، لم تكن التحديات الوحيدة للدولة الجديدة ، بل ان ترابط القبلية بالسياسة كانت تحدي آخر جعل من التعددية السياسية انعكاساً للتعددية القبلية والعكس صحيح ، فالتعددية القبلية إنعكست على واقع السياسية الجنوبية ، حيث إن سلفاكير (من قبائل الدينكا) كان يهدف خلال الفترة من ٢٠٠٥ الى ٢٠١٢ إلى تحقيق تحالف سياسي قوي قائم على أساس قبلي لاسيما مع رياك مشار (من قبائل النوير

) [٦٥].وقد أدت نتائج الانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١٠ إلى فوز مرشح الحركة الشعبية لتحرير السودان ، الفريق سلفاكير ميارديت (من قبائل الدينكا) بمنصب رئيس جمهورية جنوب السودان بعد حصوله على ٩٣% من أصوات الناخبين في حين حصل منافسه لام أقول على نسبة ٧% من أصوات الناخبين ، كما وبدأ بتشكيل الحكومة بتنصيب رياك مشار (من قبائل النوير) نائباً للرئيس [٦٦].إن النظام السياسي الذي تم اقامته في جنوب السودان لم يستوعب كل الاثنيات والقبائل بل إنه اعتمد على تحقيق سيطرة لقبيلة الدنكا بالتشارك في السلطة مع قبيلة النوير حيث تحالفت القبيلتين الأكبر في اطار الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان في انتخابات ٢٠١٠ ، مما أدى إلى اثارة غضب القبائل الأخرى وبالتالي فإن اغلب حركات التمرد التي ظهرت بعد الانفصال كانت في المناطق الفقيرة ، حيث ان العديد من القبائل والمجموعات العرقية وجدت نفسها مناطق الفقيرة والمهمشة ، والتي تفتقر للتأثير والمساواة في التمثيل في حركة تحرير جنوب السودان ، والحكومة والجيش [٦٧]. ان اقصاء البعض ممن كان لهم دور في النضال ضد الهيمنة الشمالية كان عاملاً مساعداً على انشقاقهم وتمردهم على الحكومة الجنوبية ، كما ان حالة الفقر التي تعيش فيها المناطق المهمشة ساعدت هؤلاء القادة المنشقين على الحصول على الانصار والمؤيدين والذين تحولوا الى مقاتلين يحاربون النظام السياسي للدولة الوليدة [٦٨]. فعلى سبيل المثال فإن بيتر قديت (وهو من قبيلة نوير بل) تمرد بسبب تعيينه في منصب نائب قائد الكتيبة الثالثة في ولاية شمال بحر الغزال ، حيث كان يعتبر منصبه أدنى مرتبة من مركزه الفعلي وكان مستاءاً من الخدمة في في صفوف الجيش كنائب لقائد كتيبة من الدينكا ، حيث ان اغلب الترقيات في الجيش كانت تمنح لمن هم من قبيلة الدنكا [٦٩].ولابد أن نبين صحة إدعاء قادة القبائل الجنوبية بسيطرة قبيلة الدنكا على مفاصل الدولة ، حيث ان هنالك سيطرة لحركة تحرير جنوب السودان (SPLM) على مفاصل الدولة والتي معظم قادتها والمنتمين لها هم من الدنكا ، ومن ثم فإن فوز هذه الحركة بالانتخابات الرئاسية لعام ٢٠١١ هيأ لها السيطرة على مؤسسات الدولة لاسيما الأمنية منها ، حيث نجد بأن الرتب العسكرية للمنتمين الى قبيلة الدنكا قد ارتفعت ، كذلك فإن سلك الشرطة تمت الهيمنة عليه من قبل الدنكا حيث يلاحظ ان الشرطة السودانية في عام ٢٠١١ يتكون من وزير الداخلية ونائب وزير الداخلية والمفتش العام للشرطة في وزارة الداخلية كانوا من الدنكا ، كما ان ٧٠% من القيادات داخل الوزارة من الدنكا أيضاً [٧٠].ان الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان اتخذ خطوات لاشراك قادة بارزين من جماعات اثنية أخرى أهمها قبيلة النوير من أجل توسيع قاعدة شعبيته ، ولكن هذا لم يحقق اي تغيير في النظرة لهذا الجيش وبالتالي فإنه لم ينظر إليه على انه تنظيم شامل وممثل شامل ، وبالتالي فإن المجموعات المسلحة الأخرى لم تكن مستعدة لإلقاء سلاحها [٧١]. إن اتفاق وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية وملاحقه نص في مادته ١١ فقرة ١ على " يوافق الطرفان على التعجيل بعملية تكامل ودمج

المجموعات المسلحة الحليفة لأي من الطرفين في قواتهما المسلحة والقوات النظامية الأخرى والخدمة المدنية والمؤسسات الاجتماعية " [٧٢]. ونصت نفس المادة في فقرتها السادسة على " تعد مفوضية نزع السلاح والتسريح والاندماج بالنسبة للمجموعات المسلحة الأخرى بنهاية الفترة قبل الانتقالية مع مساعدات فنية من خبراء دوليين ، وتكون كافة خيارات الاندماج متاحة في تلك البرنامج " [٧٣]. ولهذا باشرت حكومة جنوب السودان المحلية منذ عام ٢٠٠٥ بعملية نزع سلاح المدنيين والقبائل ، ولذا أعلن الرئيس سلفاكير والعديد من أعضاء حكومته ولأكثر من مرة على إن عملية نزع السلاح ستنفذ حتى وإن تمت بالقوة [٧٤].إلا ان ازمة الثقة بين السلطة السياسية والقبائل الأخرى التي بدأت تنظر إلى هذه السلطة على انها تمثيل لقبيلة الدنكا ، أدت إلى صعوبة تحقيق السلام الاجتماعي ، كما ان سيطرة الدنكا على مؤسسات الدولة الامنية ولتي لها الدور الفاعل في نزع السلاح من دولة جنوب السودان أدى الى عرقلة جهود الدولة لنزع السلاح من القبائل والجماعات المسلحة ، حيث اعتبرت القبائل الاخرى بأن نزع سلاحها سيؤدي إلى تفوق قبيلة الدنكا التي تمتلك السلاح الشرعي وفي نفس الوقت هنالك عدم مساواة في نزع السلاح بين القبائل [٧٥]. فعلى الرغم من ان حكومة جنوب السودان بررت الهدف من نزع السلاح هو خفض مستوى العنف ، إلا إن هذه العملية تبدو بأنها تستهدف جماعات محددة بلا انصاف وهذه كانت الحال الواقعة خلال الفترة الانتقالية لاسيما الفترة الواقعة بين كانون الأول / ٢٠٠٥ وآيار / ٢٠٠٦ في ولاية جونقلي حيث حاول الجيش الشعبي لتحرير السودان نزع أسلحة الرعاة المحليين لاسيما من قبيلة لو نوير [٧٧]. وفي عام ٢٠١٢ أيضاً تم استهداف هذه القبيلة(أي قبيلة لو نوير) لأنها لم تكن على علاقة جيدة بحركة تحرير جنوب السودان [٧٦].كذلك الحال مع محاولة جيش التحرير السوداني نزع سلاح قبيلة المولر في بيبور والتي أدت إلى عودة ديفيد ياو ياو زعيم ثوار قبائل المولر الى بيبور والقيام بتمرده الثاني على حكومة الجنوب حيث برر تمرده بأنه محاولة للدفاع عن قبيلة المولر من جيش التحرير الشعبي السوداني وحصل على تأييد من شباب قبيلة المولر أكبر بكثير من الدعم الذي حصل عليه في تمرده الأول بسبب رفض شباب المولر تسليم أسلحتهم وسوء المعاملة التي تلقوها من قبل الجيش الشعبي لتحرير جنوب السودان [٧٧].وعلى الرغم من ان حكومة سلفاكير كانت قادرة على التعامل عسكرياً مع هذه التمردات ، طالما انها تشكلت من تحالف القبيلتين الأكبر في جنوب السودان (الدنكا والنوير) ، إلا إن ما حصل في تموز ٢٠١٣ أدى الى قلب الموازين ودخول البلد في أتون صراع من الصعب السيطرة عليه ، إذ إن سلفاكير أقال نائبه ريكي مشار (من قبيلة النوير)[٧٨] بعد اتهامه وبعض أعضاء الحكومة في تموز / ٢٠١٣ بالتخطيط لمحاولة الانقلاب عليه مما أدى إلى اقتتال بين حرس الرئيس ونائبه ، وهرب مشار من جوبا الى جنقلي وأنكر رغبته في القيام بأي محاولة إنقلابية [٧٩].إن السبب الحقيقي لما قام به سلفاكير هو محاولة منه التخلص من منافسيه داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان ، لاسيما

مشار الذي عبر عن رغبته في الترشيح لان يكون مرشح الحزب لإنتخابات عام ٢٠١٥ [٨٠].وعلى الرغم من أن الصراع كان سياسياً وليس قبلي إلى إنه تحول بعد هروب مشير إلى جنقلي إلى صراع قبلي حيث أعتبرت قبائل النوير ذلك إقصاءاً لها ، وسيطر النوير على ولاية جنقلي والوحدة (الغنية بالنفط) واعالي النيل [٨١]. وقد نتج عن هذا الاقتتال الداخلي (٢،٧) مليون لاجيء منهم مليون لاجيء في دول الجوار و (٢٠٠٠٠٠) لجأوا إلى قواعد الأمم المتحدة لحفظ السلام ولم تكن هنالك إحصائية موثوقة لعدد القتلى ، وهذا ما دفع منظمة (ايقاد) للتدخل بين أطراف النزاع والتوصل إلى اتفاقية أديس أبابا في ١٧/ آب/ ٢٠١٥ [٨٢].وقد تضمنت الاتفاقية في مادتها الأولى على أن تنشأ في جنوب السودان حكومة إنتقالية للوحدة الوطنية تكلف بتنفيذ هذه المعاهدة وتكون ولايتها ٣٠ شهراً وتكون جوبا مقر الحكومة الوطنية الانتقالية ، كما ويتم تمديد فترة تكليف رئيس الجمهورية الحالي (أي سلفاكير) ونائب الرئيس ، وحكام ولايات جمهورية جنوب السودان لمدة الفترة الانتقالية لحين إجراء الانتخابات ، على أن تجري حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية انتخابات قبل ستين يوم من نهاية الفترة الانتقالية من أجل إنشاء حكومة منتخبة ديمقراطياً ، كما ويتم تطبيق نسب تقسيم السلطة في الجهاز التنفيذي لحكومة الوحدة الوطنية الانتقالية على النحو الآتي : الجهاز التنفيذ ٥٣% ، ٣٣% ، ٧% ، ٧% ، لحكومة جمهورية جنوب السودان ، وحركة المعارضة المسلحة في جنوب السودان ، المعتقلين السابقين ، الاحزاب السياسية الأخرى على التوالي [٨٣]. أما المادة السادسة من الاتفاقية فقد تضمنت " أن يتم خلال الفترة الانتقالية انشاء منصب النائب الأول لرئيس جمهورية جنوب السودان للإشراف على تنفيذ الإصلاحات المذكورة في الاتفاقية ، ويتم إختيار النائب الأول في حكومة الوحدة الوطنية الانتقالية من قبل حركة المعارضة المسلحة في جنوب السودان " [٨٤]. أما المادة الثامنة من الاتفاقية فقد نصت على " السلطات والمهام والمسؤوليات التي يمارسها رئيس الجمهورية ، والنائب الأول للرئيس ونائب الرئيس من خلال التشاور والإتفاق " [٨٥].وقد وقع سلفاكير على هذه الاتفاقية بسبب الضغط الدولي عليه والتهديد من قبل الدول الكبرى بفرض عقوبات على نظامه في حالة رفضه التوقيع ، فوقع المعاهدة مبدياً تحفظه على بعض ما جاء فيها لأنه يمس سيادة دولة جنوب السودان [٨٦].إن تحفظ أحد الأطراف على بعض النصوص الواردة في المعاهدة وتوقيعه لها بسبب الضغوط الخارجية لم يؤدي إلى سلامة تطبيق هذه الاتفاقية . وبعد عودة مشار الى جوبا في نيسان / ٢٠١٦ واستلامه مهام منصب النائب الأول لرئيس الجمهورية لم يستمر السلام الا فترة قصيرة حيث اندلعت اشتباكات جديدة بين القوات الحكومية وقوات المعارضة في العاصمة جوبا في ٩/تموز/٢٠١٦ مما ادى الى هروب مشار من جوبا وادعى بأن هنالك محاولة لإغتياله ، وطالب بتدخل قوات دولية محايدة لحفظ السلام وضمان سلامته ، وعين سلفاكير تعبان دينغ (مفاوض المعارضة ومن قبائل النوير) نائباً أول للرئيس بدلاً من مشار [٨٧].ويبدو أن الرئيس سلفاكير أراد

من خلال تعيينه لتعبان دينق كنائب أول للرئيس أن يعمل على شق صف المعارضة ، إلا إن مثل هذا النوع من الحلول لايجدي نفعاً في دولة حديثة النشأة تعاني من كثرة حركات التمرد ، فقدرة سلفاكير على مواجهة التمردات السابقة كانت عن طريق تشكيل تحالف القبيلتين الأكبر في جنوب السودان (الدنكا و النوير) وبالتالي فإنه حتى لو نجح في تقسيم ولاء المعارضة السودانية بين مؤيد لمشار ومؤيد لدينق فإن ذلك لا يمنع من انتشار العنف في البلاد .والدليل على ما تقدم هو إستمرار العنف ووقوف العديد من قيادات قبيلة النوير مع مشار ورفضها استبداله بتعبان دينغ ، كما ان الجنرال جونسون اولوني من قبيلة الشلك واتباعه ، دعموا مشار ولم يدعم تعيين تعبان دينغ [٨٨].

إن الاختبار الاساسي لدولة جنوب السودان بعد الانفصال كان كيفية خلق نظام سياسي يمتلك شرعية وقادر على ادارة هذا التنوع ، وكيفية اقناع المواطنين من كافة القبائل بأن الدولة قادرة على حمايتهم وبالتالي يتخلون عن أسلحتهم . إلا إنها فشلت في هذا الاختبار وأصبحت من الدول الفاشلة وبدلاً من السعي لتحقيق الاندماج الوطني سعت السلطة السياسية في جنوب السودان إلى خلق انشقاقات جديدة داخل القبيلة الواحدة من أجل الاحتفاظ بالقدر الأكبر من القوة في مجابهة المعارضين ، إلا إن تلك الانقسامات لن تؤدي إلا إلى زيادة الصراع والاقتتال داخل البلد .

المبحث الثالث

التحديات الاقتصادية والعلاقة مع الشمال

لم يكن من السهل بعد انفصال جنوب السودان عن دولة السودان فك جميع الارتباطات بين الدولتين حيث إن الكثير من المسائل بقت عالقة بين الدولتين ، لاسيما فيما يتعلق بإرتباط مصدر الدخل الاساسي لدولة جنوب السودان ألا وهو النفط بمسألة تصديره عبر اراضي دولة السودان ، وبالتالي فإن العامل الاقتصادي كتحدي للدولة الجديدة ارتبط بشكل مباشر بعلاقتها بالجارة الشمالية . ولم تكن مسألة تصدير النفط هي المسألة الوحيدة التي من الممكن أن تكون مثاراً للمشاكل والتحديات لدولة جنوب السودان وللعلاقة بين البلدين ، بل إن الكثير من القضايا التي لم يتم التوصل الى حل نهائي بشأنها في اتفاقية السلام الشمال وتم تأجيلها أو وضع خطط لحلها في المستقبل مثل ترسيم الحدود والمناطق المتنازع عليها مما قد يخلق مشاكل مستقبلية بين الدولتين .وبالتالي فإننا ومن أجل توضيح هذه التحديات الإقتصادية وتحديات العلاقة مع الشمال فإننا سنعمد إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما :المطلب الأول : التحديات الاقتصادية وارتباط الاقتصاد بالشمال المطلب الثاني : تحدي العلاقة مع الشمال

المطلب الأول التحديات الاقتصادية وارتباط الاقتصاد بالشمال

نشأت جنوب السودان كدولة مغلقة ليس لها منفذ بحري حيث تحدها من الشمال دولة السودان التي إنفصلت عنها ومن الجنوب أوغندا والكونغو ومن الشرق أثيوبيا وكينيا ومن الغرب جمهورية أفريقيا الوسطى .وبذلك فإنها ستعاني كغيرها من الدول المغلقة من إرتهان مصيرها بمصير دول الجوار الإقليمي لا سيما وإنها دولة ذات إقتصاد ريعي (أحادي الجانب) لأن إقتصادها يعتمد على تصدير النفط حيث يشكل ٩٧% من إيراداتها وفي المدة من ٢٠٠٨ الى ٢٠١١ شكل ٩٨% من إيراداتها [٨٩]. كما انها لا تمتلك خط أنابيب لنقل النفط سوى الخط الذي يمر بدولة السودان وصولاً إلى ميناء بورت سودان على البحر الأحمر [٩٠].وبالرغم من إن إتفاقية نيفاشا لعام ٢٠٠٤م بين الطرفين حددت تقسيم ايرادات النفط بين الشمال والجنوب حيث نصت على تخصيص – من بداية الفترة قل الانتقالية – ٥٠% من صافي إيرادات البترول المستخرج من آبار البترول في جنوب السودان لحكومة جنوب السودان وتخصص الـ ٥٠% المتبقية للحكومة القومية وولايات شمال السودان [٩١]. إلا إنها لم تحدد ترتيبات تصدير النفط الجنوبي عبر الاراضي السودانية .ففي ٦/ كانون الأول/ ٢٠١١ أعلنت دولة السودان بأن جميع شحنات النفط لن يسمح لها مغادرة ميناء بورت سودان إلا بعد أن تدفع جنوب السودان أجور عبور (ترانزيت) (٣٢،٢ دولار أمريكي) على كل برميل نفط ، وهو يفوق أجور الترانزيت المتعارف عليها والتي تقل عن (٠،٥ دولار أمريكي) على كل برميل [٩٢].وفي ٢٠ / كانون الثاني / ٢٠١٢م أوقفت حكومة جنوب السودان ضخ البترول عبر الخط الناقل الذي يمر بدولة السودان إحتجاجاً منها على مصادرة دولة السودان ستة ملايين برميل نفط إلا إن دولة السودان إعتبرت هذا البترول أجور إستخدام جنوب السودان للخط الناقل (أجور ترانزيت) [٩٣].وبعد تضرر الدولتين إقتصادياً من وقف تصدير النفط لجأوا في اب / ٢٠١٢ إلى التفاوض أديس أبابا بأثيوبيا برعاية الإتحاد الأفريقي للوصول إلى إتفاق بشأن أجور عبور النفط الجنوبي عبر أراضي الشمال ، وكان هنالك خلاف في وجهات النظر للطرفين فجمهورية السودان أرادت إتفاق شبيه بإتفاق الفترة الانتقالية يتضمن إقتسام بيترول الجنوب المصدر مناصفة بين الطرفين ، في حين قدمت جنوب السودان عرضاً بأقل من (١) دولار أمريكي ، إلا إنهم توصلوا الى حل وسط في ايلول/٢٠١٢ وهو إعتماد رسوم عبور مختلفة حسب نوعية النفط لأن أسعاره تتغير بتغير النوعية [٩٤]، إلا إن أجور نقل أفضل الأنواع تصل إلى (١٠) دولار أمريكي لكل برميل [٩٥].كما وتضمن الاتفاق بين الطرفين حزمة مساعدات مالية إنتقالية من جنوب السودان إلى السودان والبالغة (٣،٠٢٨ مليار دولار أمريكي) يتم توفيرها عن طريق إعطاء السودان (١٥ دولار أمريكي) عن كل برميل نفط يمر عبر أراضيها إلى حين تسديد المبلغ [٩٦].إن إتفاق أيلول/ ٢٠١٢ بين جنوب السودان والسودان لم يراعي التقلبات في أسعار النفط العالمية ، لا بل إن هذه الاتفاقية لم تحتوي على نصوص تشير إلى طريقة التعديل في حالة إنخفاض أسعار النفط . ولهذا فإن إنخفاض

أسعار النفط في عام ٢٠١٥م خلق مشكلة كبيرة لإقتصاد جنوب السودان حيث أصبح صافي ما تحصل عليه من تصدير النفط (٩-١٠) دولار أمريكي لكل برميل فقط [٩٧]. ناهيك عن أثر الحرب الأهلية عام ٢٠١٣ فضلاً عن وقف تصدير النفط في وقت سابق كل هذا جعل دولة جنوب السودان تلجأ إلى الاقتراض من أجل تسيير أمور البلد ، وهذا ما خلق مشكلة إقتصادية جديدة لدولة جنوب السودان وهي مشكلة المديونية .إن دولة جنوب السودان عندما إستقلت في تموز / ٢٠١١م لم تكن لديها أي ديون داخلية أو خارجية ، ولكن بحلول حزيران / ٢٠١٤م بلغ الدين العام للدولة (٩٥٣ مليون دولار أمريكي) أي ما يعادل (٦،٤ %) من الناتج المحلي الاجمالي [٩٨]. وفضلاً عما تقدم فإن حكومة السودان كانت تطالب جنوب السودان بتحمل عبء الديون لدولة السودان قبل الانفصال ، إن الطرفان إتفقا في إتفاق أديس أبابا في ٢٧ / ايلول / ٢٠١٢ على آلية تسوية ديون دولة السودان قبل الانفصال ، وذلك عن طريق خيارين : الخيار الأول عرف بالخيار الصفري بأن تقبل الدولة الأم (السودان) تحمل الديون لعامين يتم خلالهما الاتصال بالدائنين من قبل الدولتين مع جهود من المجتمع الدولي لإعفاء هذه الديون خلال هذين العامين ، أما الخيار الثاني فإنه يقوم على فشل الخيار الأول بأن يتم تقاسم هذه الديون بين البلدين [٩٩].وفي تقرير قدمه للبرلمان السوداني بين وزير المالية والتخطيط الاقتصادي السوداني بدر الدين محمود ٢١/آيار/٢٠١٦ أوضح بأن حجم الديون الخارجية للبلاد بلغت ١٧،٢ مليار دولار وأن الفوائد التعاقدية والتأخيرية لإجمالي الديون الخارجية بلغت ٢٧،٨ مليار دولار ، ويمثل أصل المديونية ٣٨% من إجمالي المديونية ، فيما تمثل الفوائد التعاقدية والتأخيرية ٦٢% من إجمالي المديونية ، كما وبين الوزير بأن مدة العامين قد انتهت ولابد من تقاسم الدين بين البلدين [١٠٠].مما تقدم فإن تقسيم الديون بين الدولتين يعني بأنه سيكون على دولة جنوب السودان ديون خارجية أخرى مضافة إلى ديونها مما يجعلها مثقلة بالديون ويؤثر على عجلة النمو والتطور فيها . وفضلاً عن مشكلة الديون فإن الجنوب يعاني من مشكلة إقتصادية أخرى ألا وهي مشكلة الفساد وسؤ إدارة الموارد ، فمنذ الاستقلال استخدمت حكومة جنوب السودان الوظائف العامة كوسيلة لدمج الثوار المحتملين ومكافئة الحلفاء من خلال تعيينهم بمناصب رمزية كانت تستهلك جزء كبير من الموازنة الرسمية حيث ان الوزارات والهيئات واللجان تضخمت إلى حد كبير ، كما ان حكام الولايات كانوا يعينون أبناء قبائلهم على أساس استراتيجية الاستقرار نفسها [١٠١]. ولم يقتصر الأمر على المؤسسات المدنية فحسب بل نجد بأن جيش جنوب السودان يمتلك (٧٤٥ جنرال) وهو عدد يفوق ما هو موجود في القيادات الأمريكية الأربع مجتمعة [١٠٢].ولم تعاني موازنات جنوب السودان منذ الاستقلال من تضخم الجهاز المدني والأمني للبلد ومن المناصب الرمزية العديدة فحسب ، بل إن توزيع هذه الموازنات كلن يميل إلى كفة قطاع الأمن والدفاع على حساب القطاعات الأخرى (انظر الجدول رقم ١).

جدول رقم (١)

القطاع / موازنة العام	الامن والدفاع	التعليم	الصحة	البنى التحتية
٢٠١٢/٢٠١٣	%٢٨	%٧	%٧	%٩
٢٠١٣/٢٠١٤	%١٧,٨	%٥,٧	%٢,٤	%٣,٢
٢٠١٤/٢٠١٥	%٣٥	%٥,٥	%٤	%٣,٥

المصدر : من إعداد الباحث بالإعتماد على بيانات مذكورة في :

Olympio Attipoe , et, al, An analysis of government budgets in South Sudan from a human development perspective , Discussion paper 08/2014 , UNDP , South Sudan , 2014 , PP.7-9.

من الجدول السابق نجد بأن قطاع الأمن والدفاع ظل القطاع المهيمن والذي يأخذ النسبة الأكبر من موازنات جنوب السودان والتي تفوق النسبة المخصصة لقطاعات التعليم والصحة والبنى التحتية مجتمعة . بالرغم من أن هذه القطاعات الأخرى تعاني من الفشل وسيئة للغاية ، فعلى الرغم من أن السودان يمتلك ٤٥٠ شرطي لكل (١٠٠،٠٠٠) مائة ألف مواطن إلا إنه يمتلك ١،٥ طبيب و ممرضتين لنفس العدد من السكان [١٠٣]. كما ان السودان يعاني من إنتشار الامية وفي الوقت الذي يمثل عدد الاطفال الملتحقين بالدراسة الابتدائية ٤٤% من عدد الأطفال المشمولين بالالتحاق بالتعليم الابتدائي نجد بأن ١٠% منهم فقط يكملون المرحلة الابتدائية حيث أنه وبالرغم من قلة أعداد الطلبة إلا أن المؤسسات التعليمية لا تستطيع أن تستوعبهم حيث إن ثلث عدد الطلبة لا يمتلكون صفوف ويدرسون في الهواء الطلق [١٠٤].ومن الجدول السابق أيضاً يمكن ملاحظة أن نسبة الانفاق على قطاعي الأمن والدفاع ارتفعت في عام ٢٠١٤-٢٠١٥ ، بسبب الحرب الأهلية التي وقعت في البلد . ان أثر هذه الحرب لا يقتصر على ارتفاع الانفاق العسكري والأمني ، بل أدت الحرب الأهلية كذلك إلى أن تقوم الجماعات المعارضة باستهداف المنشات النفطية من أجل ايقاف الانتاج النفطي المساهم الاكبر في ايرادات الموازنة ، مما يعزز موقفهم التفاوضي [١٠٥]. مما تقدم فإن جنوب السودان بعد انفصالها شهدت العديد من المشاكل الإقتصادية الداخلية فضلاً عن مشاكل إقتصادية ناتجة عن علاقتها بجمهورية السودان (الدولة الأم) وبالتالي فإنها قامت بمحاولات لإنهاء إعتمادها على جمهورية السودان في مجال تصدير النفط ولهذا قامت بدراسة ثلاثة خيارات لايجاد خط بديل لتصدير نفطها الأول : ينقل النفط الى موانيء جيبوتي مروراً بأثيوبيا ، الثاني : ينقل النفط الى ميناء لامو في كينيا مروراً باوغندا ، الثالث : ينقل النفط الى ميناء لامو في كينيا مباشرة عبر الاراضي الكينية

[١٠٦]. ولهذا وقعت جنوب السودان مذكرات تفاهم مع الدول الثلاث حيث عمدت إلى عمل دراسة للجدوى الاقتصادية لهذا المشروع لا سيما وان المشروع بناء خط ناقل يربط جنوب السودان بميناء لامو في كينيا ولهذا وقعت جنوب السودان مذكرات تفاهم مع الدول الثلاث حيث عمدت إلى عمل دراسة للجدوى الاقتصادية لهذا المشروع لا سيما وان المشروع بناء خط ناقل يربط جنوب السودان بميناء لامو في كينيا يكلف ٤ مليار دولار في وقت تعاني منه جنوب السودان من أزمة إقتصادية خانقة وانهيار للبنى التحتية فيها [١٠٧].إن توقيع حكومة جنوب السودان اتفاق سبتمبر / ٢٠١٢ مع حكومة جمهورية السودان وإعادة ضخ النفط عبر خط انابيب الشمال وارتفاع تكلفة خط انابيب جوبا – لامو أدى الى التريث بانشاء هذا الخط . إلا ان تدني اسعار النفط في عام ٢٠١٥ أدى الى أن تبعث وزارة النفط والتعدين في جنوب السودان بريداً إلكترونياً مفصلاً إلى وزارة النفط في الخرطوم للنظر في تخفيض رسوم العبور نتيجة التغيرات الأخيرة في أسعار النفط عالمياً ، وإن جنوب السودان لن يبيع نفطه بالخسارة وسيعمل على تركه في باطن الأرض إذا لم يتم التوصل إلى حل وسط بين جوبا والخرطوم. ولفتت مذكرة داخلية تم تداولها في وزارة النفط والتعدين في جوبا إلى أن دولة جنوب السودان تدعم أي خيار يمكن التوصل إليه بدلاً من إغلاق حقول النفط لكنها لن تبيع النفط بالخسارة [١٠٨].إلا أن وزير المالية السوداني بدر الدين محمود أكد تمسك الخرطوم بعدم تعديل اتفاق رسوم عبور نفط دولة الجنوب عبر أراضيها، وقال " ان الرسم الخاص بالنفط مع جنوب السودان محكوم بموجب اتفاق وقِّع في أيلول/٢٠١٢، ولن يتم تعديله أو التفاوض في شأنه " [١٠٩]. وعليه تبقى مسألة النفط وتصديره مثاراً للتوترات بين الشمال والجنوب حيث إن الشمال يعتمد جزء كبير من إقتصاده على واردات نقل النفط الجنوبي ، وبالتالي فإن المشاكل بين البلدين حول أجور العبور يمكن ان تدفع بجنوب السودان الى تبني مشروع نقل النفط عبر كينيا وهو ما سترفضه جمهورية السودان وبالتالي قد يؤدي إلى توترات بين البلدين قد تصل إلى الحرب .مما تقدم يمكن القول بأن اعتماد دولة جنوب السودان على النفط رهن اقتصادها بالعلاقة مع جارتها الشمالية ، وفي نفس الوقت جعل اقتصادها رهيناً بتقلبات أسعار النفط العالمية ، كما ان المشاكل الداخلية والحرب الأهلية كانت سبباً في فقدان الكثير من الموارد وادت الى تركيز الحكومة على القطاع الأمني واعطائه الأولوية على حساب القطاعات الأخرى كالصحة والتعليم ، ناهيك عن ان دولة جنوب السودان مثقلة بالديون وبالتالي فإن سوء الأوضاع الاقتصادية سوف يؤدي الى تأخر سداد هذه الديون مما يؤدي إلى تراكم الفوائد المترتبة على اصل الدين .

المبحث الثاني
تحدي العلاقة مع الشمال

لم تكن المشاكل الاقتصادية هي المشاكل الوحيدة بين دولة جنوب السودان ودولة السودان ، إذ ان هنالك مشاكل أخرى بين البلدين ألا وهي هي مشاكل الحدود والمناطق المتنازع عليها ، حيث ان ترسيم الحدود بين البلدين كان مثاراً للمشاكل والصراعات بينهما حيث تمتد على طول ٢٠١٠ كم وطبقاً لإتفاقية السلام الشامل بين الدولتين فقد تم إعتماد خط حدود الجنوب كما كان وقت الاستقلال في يناير / ١٩٥٦م حيث نصت المادة الثالثة في فقرتها الأولى على " تنشأ حكومة جنوب السودان على أساس الحدود القائمة بتاريخ ١٩٥٦/١/١ " [١١٠]. كما اعتمدت اتفاقية أديس أبابا الخط نفسه في إطار المفاوضات التي عقدت عام ١٩٧٢م ، وقد تجسد هذا الخط الحدودي في قانون الحكم الإقليمي الجنوبي الذي اعتمده كخط للحدود الإدارية ، ولكنه تحول إلى مشكلة معقدة مع التوسع في التنقيب عن النفط في هذه المناطق والتحول إلى أنماط الزراعة الآلية ، فضلاً عن قيام البرلمان السوداني بتحديد الخط الحدودي الجنوبي ، وقد ترتب على ذلك العديد من المنازعات لاسيما مع البدء في عملية وضع العلامات الحدودية ، ولعل أهم المناطق المتنازع عليها هي ابيي والنيل الازرق وجنوب كردفان [١١١].إن هذه المشاكل إنما تعود إلى إن الحدود بين البلدين لم تكن مسجلة في ١٩٥٦/١/١م وليس هنالك مسوح جغرافية أو خرائط تاريخية تحدد منطقة الشمال ومنطقة الجنوب ولهذا تم الإعتماد على الوثائق [١١٢]. وإن الاعتماد على الوثائق أظهر بأن هنالك العديد من الوثائق تتناقض مع الواقع القائم فعلى سبيل المثال فقد توقفت عمليات ترسيم الحدود بسبب إشكالية مدينة "كاكا" التجارية والنزاع حول تبعيتها، فالخرائط الحالية تظهر تبعيتها لأعالي النيل بالجنوب ، ولكن في المقابل توجد وثيقتان صدرتا في عامي ١٩٢٣ م و ١٩٢٩ م، توضحان نقل مدينة كاكا التجارية من أعالي النيل بالجنوب إلى جنوب كردفان بالشمال، وهو ما لم تعترف به الحركة الشعبية [١١٣]. وقد فشلت أغلب محاولات تسوية مسألة الحدود بين البلدين ، فعندما تم الاتفاق الشامل للسلام تم إضافة بروتوكول خاص بمنطقة أبيي تضمن في المادة ٥ الفقرة ٢ تشكيل (مفوضية حدود ابيي) ، وتتألف من ممثل من كل طرف وخمسة خبراء محايدين من الولايات المتحدة وبريطانيا وإيقاد ذوي دراية ومعرفة بالتاريخ والجغرافية ، كما ويرشح كل طرف اثنين من أعضاء الادارتين لمنطقة أبيي ، وترشح حكومة السودان اثنين من المسيرية وترشح الحركة الشعبية لتحرير السودان اثنين من قبائل دنكا المجاورة لجنوب منطقة ابيي [١١٤].وتم تشكيل اللجنة ومارست مهامها ابتداءاً من ١٤/نيسان/٢٠٠٥ وانتهت في ٢٠/حزيران/٢٠٠٥ ، وقد عملت اللجنة على مراجعة الوثائق في كل من السودان وانكلترا إضافة إلى لقاءها بالسكان المحليين في ابيي والمناطق المجاورة وتوصلت اللجنة إلى تقرير يتكون من جزئين تضمن خريطة لحدود ابيي إذ حددت اللجنة حدود ابيي بالمنطقة الواقعة بين خطي طول (27,50,,00 شرقاً) و (29,32,,15 شرقاً) و دائرتي عرض (10,22,,30 شمالاً) و (9,20,,00 شمالاً) ، وحسب الحدود التي وضعتها اللجنة فإن منطقة ابيي

تضمنت حقول هجليج وبامبو اضافة الى حقل دفرة النفطية ، مما يعني حرمان الشمال من عائدات النفط فيما لو الحقت ابيي إلى الجنوب ، فضلاً عن مناطق الرعي المشتركة بين (الدينكا نقوق و المسيرية) [١١٥].وقد رفضت حكومة جمهورية السودان قرار اللجنة كما رفضته قبائل المسيرية ، ولهذا اتفقت الخرطوم وجوبا على إحالة القضية الى محكمة العدل الدولية في لاهاي وقد استغرقت اجراءات ومرافعات المحكمة ثلاثة أشهر أقرت لجنة الخبراء التابعة للمحكمة الدولية بتبعية ابيي الى جنوب السودان ، وصدر قرار المحكمة الدولية في ٢٢/تموز/٢٠٠٩ والقاضي بتحديد الحدود الشمالية لابيي عند دائرة عرض (10,22,00) والجنوبية عند دائرة عرض (10,10,,10) والحدود الغربية للمنطقة هي خط طول (27,50,,00) وحدودها الشرقية (29,56,,00) ، وقضى قرار المحكمة الدولية تقليص حدود منطقة أبيي (١٠ الاف كم^{٢}) فاصبحت حقول هجليج وبامبو عائدة الى جمهورية السودان [١١٦].وبالرغم من قبول الطرفين بقرار المحكمة الدولية بلاهاي إلا ان قبائل المسيرية العربية رفضت القرار على اعتبار انه لم ينصفها وأعطى جزء كبير من أراضيها ذات المياه والمراعي الكثيفة التي اعتادت العيش فيها منذ عقود طويلة [١١٧].وفي نفس الوقت ان " لوكا بيونق" وزير شؤون الرئاسة في حكومة الجنوب في ذلك الوقت ، صرح بأن : " قرار المحكمة بإخراج مناطق البترول خاصةً منطقة هجليج خارج حدود أبيي لا يعني تبعية المنطقة للشمال ، وان منطقة هجليج تقع ضمن مناطق النزاع الحدودي بين ولايتي الوحدة وجنوب كردفان ، وأكد أن حكومة الجنوب لديها وثائق تثبت تبعية المنطقة لولاية الوحدة " [١١٨]. وهذا يعني إمكانية تجدد النزاع الحدودي في المستقبل .ومن أجل حل هذه المشكلة اقترح وسطاء الاتحاد الأفريقي المعنيين بالتأكد من مرور استفتاء الجنوب بشكل سلس أن يتم تقسيم ابيي بضم النصف الشمالي ودفرا (حقل النفط الوحيد المتبقي في ابيي إلى الشمال والنصف الجنوبي إلى جنوب السودان ، وقد حظي هذا الاقتراح بتأييد المبعوث الأمريكي الخاص إلى السودان انذاك سكوت غريشن ، مما أدى الى غضب قبيلة دينكا نقوك حيث ذهبت الى ان اي تقسيم اضافي لأبيي هو بمثابة ترسيخ للاستيلاء على الاراضي الذي تم خلال الحرب الأهلية الثانية حين قامت مليشيات المسيرية بإجبار سكان دينكا في شمال ابيي على النزوح [١١٩].وقد أجرى أبناء قبيلة دينكا نقوك استفتاء من جانب واحد في عام ٢٠١٣ وصوتوا بنسبة ٩٩% لصالح ضم المنطقة إلى جنوب السودان ، ان نتيجة هذا الاستفتاء لم تنل اعتراف البلدين والمجتمع الاقليمي والدولي [١٢٠]. إن هذا الاستفتاء وعلى الرغم من عدم الاعتراف به إلا إنه كان بمثابة اعلان من الدينكا نقوك بأنهم يرغبون في الانضمام للجنوب ، كما انه استغل من قبل الحركة الشعبية المعارضة بقيادة رياك مشار ، حيث أعلنت هذه الحركة تأييدها لنتيجة هذا الاستفتاء ، وأعلن القيادي في الحركة ادورد لينو " أن منطقة أبيي المتنازع عليها بين جوبا والخرطوم أصبحت ولاية جنوبية ، وإن الحركة اتخذت قراراً بأن المنطقة ضمن ولايات جنوب

السودان الـــ٢١ التي شكلتها الحركة في آخر مؤتمر في المناطق التي تسيطر عليها ، وإن القرار جاء برغبة مواطني أبيي من قبيلة دينكا نقوك الذين أجروا استفتاء في عام ٢٠١٣ " [١٢١].وعليه تبقى قضية أبيي من القضايا الشائكة والتي لم تستطع اتفاقية السلام الشامل أن تجد لها حلاً كاملاً يرضي جميع الأطراف سواء أكان ذلك على صعيد الدولتين أم على صعيد قبيلتي المسيرية ودينكا نقوق واللتين تقطنا المنطقة ، ولذلك فإن قضية أبيي ستبقى مثاراً للصراع والاقتتال ما لم يتم تسويتها .

أما فيما يتعلق بمنطقتي جنوب كردفان والنيل الأزرق فإن إتفاقية السلام الشامل بين الدولتين تضمنت في مادتها الثالثة الفقرة ١ على " المشاورة الشعبية حق ديمقراطي وآلية لتأكيد وجهة نظر مواطني الولايتين جنوب كردفان / جبال النوبة و النيل الأزرق بشأن اتفاقية السلام الشامل الذي تم التوصل إليه بين حكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان " [١٢٢].وهنا فإن هذه الاتفاقية وضعت نصاً مبهماً في تحديد مصير هاتين الولايتين حيث لم تحدد ما المقصود بالمشاورة الشعبية .

ولهذا فإن فهم كلا الطرفين للمشاورة كان مختلفاً فبينما ترى الخرطوم أن المشورة الشعبية ما هي إلا مجرد استطلاع رأي غير ملزم ، باعتبار تبعيتهما الجغرافية للشمال ، نجد أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ، على النقيض من ذلك ، تروج إلى أن المشورة الشعبية تعني منح سكان ولايتي جنوب كردفان والنيل الأزرق الحق في المطالبة بحق تقرير المصير ، مما يمهد إلي طلب الانفصال [١٢٣].وهكذا فإن الإختلاف حول الحدود والمناطق المتنازع عليها سوف يبقى مثاراً للصراعات والاقتتال بين الدولتين إلا في حالة إيجاد تسوية شاملة قائمة على رضى الدولتين وجميع القبائل والأطراف المحلية وتحديد الحدود رسمياً ونقلها من الاتفاقات إلى أرض الواقع .

وفضلاً عما تقدم فإن علاقات الدولتين تشهد توتراً بسبب دعم حكومة كل دولة للجماعات المسلحة المعارضة الموجودة في الدولة الثانية ، فجمهورية السودان تتهم جمهورية جنوب السودان بدعم الجيش الشعبي لتحرير السودان – الشمال (كانت هذه الأخيرة والجيش الشعبي لتحرير السودان عبارة عن قوة عسكرية وسياسية موحدة حتى استقلال جنوب السودان في ٩/تموز / ٢٠١١) ، ففي آب/٢٠١١ قدمت الخرطوم شكوى رسمية الى مجلس الأمن تؤكد خرق حكومة جنوب السودان لاتفاق السلام بدعمها للمتمردين في جنوب كردفان ومدهم بالعتاد الحربي والدعم اللوجستي ، كما وقدمت شكواها الثانية الى مجلس الامن في ٦/تشرين الثاني/٢٠١١ متهمتاً جوبا بمد قوات الحركة الشعبية – قطاع الشمال في النيل الأزرق بالصواريخ المضادة للطائرات والذخائر، وفي نفس الوقت حذر الرئيس السوداني عمر البشير من دعم قوات الحركة الشعبية – قطاع الشمال متهماً جوبا بالغدر والخيانة [١٢٤]. وفي رسالة بعثت بها حكومة جمهورية السودان لمجلس الأمن الدولي بتاريخ ١٣/تموز/٢٠١٣ (قدمت قبل ذلك للإتحاد الأفريقي) ، قام السودان بإتهام جنوب السودان بـــدعم وإيواء الجبهة الثورية السودانية ، وبالتحديد تقديم الدعم التعبوي والتنظيمي والعسكري واللوجستي

لقوات الجبهة الثورية السودانية – الشمال التي هاجمت أبكرشولة والقرى المحيطة الأخرى في ولاية جنوب كردفان وأم روابة في ولاية شمال كردفان [١٢٥].وبالمقابل فإن جنوب السودان تتهم جمهورية السودان بأنها تدعم التمرد المسلح في جونقلي بزعامة ديفيد ياو ياو والدليل على ذلك هو الأسلحة التي تستخدمها مجموعة ياو ياو هي نفس الأسلحة التي تستخدمها جمهورية السودان كما ان إقامة ديفيد ياو ياو في الخرطوم تؤكد هذه العلاقة [١٢٦]. كذلك الحال مع دعم جمهورية السودان لحركة قيديت الذي قضى مع المحيطين به معظم وقتهم في الخرطوم وأكد الناطق باسمه بول جاتكوث ، أن الخرطوم لم تمول فقط حركة تمرد قديت ، وإنما كانت أيضاً أحد مصادر إمداده العديدة بالأسلحة والذخائر [١٢٧].إن دعم كل دولة للتمرد ومحاولات الانفصال في الدولة الأخرى كان وما يزال مثار توتر وصراع بين الدولتين وقد يؤدي في المستقبل إلى اندلاع حرب بين الدولتين ، إلا إن ما يبعد إمكانية دخول الدولتين في حرب في الوقت الحالي هو انشغال دولة جنوب السودان في الحرب الأهلية الراهنة ، إلا إن انهاء هذه الحرب في المستقبل قد يجعل أنظار الجنوب تتجه نحو حل القضايا الخلافية مع الشمال عن طريق الحرب ، لاسيما وإنها قد أدركت بأنه في حالة غياب العدو الخارجي فإن تحقيق الوحدة الوطنية أمر صعب .

الخاتمة

نشأت دولة جنوب السودان بعد انفصالها عن دولة السودان بصعوبة بعد أكثر من نصف قرن من الاقتتال والحرب الأهلية منهية بذلك أطول حرب أهلية شهدتها القارة الأفريقية ، ان مسؤولية انفصال الجنوب لا تقع على عاتق الحركات الانفصالية الجنوبية فقط ، بل إن الحكومات الشمالية المتعاقبة والتي لم تستطع أن تحقق وحدة وطنية واندماج بين مكونات الشعب من خلال إقامة نظام حكم قائم على اساس ديمقراطي سليم ويحترم حقوق الانسان وحرياته الاساسية ويتعامل مع جميع أفراد المجتمع كمواطنين فكان انفصالها نتيجة للعديد من الاسباب الداخلية المرتبطة بأدوار اقليمية ودولية ، حيث ان انفصال جنوب السودان لم يكن نتاج لعوامل وأسباب داخلية قائمة على شعور اهالي الجنوب بالتهميش والاقصاء السياسي والاقتصادي فحسب ، بل إن العديد من الدول الاقليمية والقوى الدولية لعبت دوراً في تحقيق هذا الانفصال .إن دولة جنوب السودان نشأت منهكة نتيجة لطول الحرب الأهلية واستنزاف الموارد ، وقد كان على الدولة الوليدة أن تعمل من أجل بناء الدولة على اسس صحيحة ومخالفة لما كان موجود في دولة السودان ، إلا إنه في إطار البحث توصل الباحث إلى الاستنتاجات الآتية :

١- بالرغم من أن احد الأسباب التي دعت فصائل الجنوب الى المناداة بانفصال جنوب السودان هو هيمنة الشمال المسلم على الجنوب المسيحي ، فضلاً عن التهميش الاقتصادي للجنوب ، إلا إنه بعد الانفصال لم تكن الدولة الجديدة بأحسن حال حيث انتقلت من الهيمنة الدينية ، إلى الهيمنة القبلية حيث

هيمنت قبيلة الدنكا على المؤسسات الامنية والسياسية وبذلك حققت هيمنتها على القبائل الأخرى ، مما كان مصدراً للاضطرابات والتمردات . كما إن الدولة الجديدة شهدت عدم مساواة في توزيع الدخل والثروة حيث انها قامت على اساس مكافئة الفصائل المسلحة بالرتب العسكرية والامتيازات المادية ، فضلاً عن فساد المسؤولين الكبار ، ناهيك عن سؤ الوضع الاقتصادي بصورة عامة .

٣- ان ارتباط تصدير النفط الجنوبي بالشمال أدى الى جعل مصدر الدخل الاساسي للدولة الجديدة مرتبطاً بالشمال ، فضلاً عن ان تقلبات اسعار النفط سيؤدي الى ازمة اقتصادية للدولة الجديدة بسبب اعتمادها بصورة كبيرة على مصدر واحد للدخل .

٤- ان علاقة دولة جنوب السودان بالسودان كانت مضطربة منذ الانفصال بسبب عدم اتمام الاتفاق على الحدود بين البلدين والمناطق المتنازع عليها ، مما قد يؤدي إلى وقوع حرب بين البلدين في المستقبل .

٥- ان هذه التحديات التي واجهت دولة جنوب السودان مترابطة فيما بينها فالتحدي السياسي المتمثل بالاستبداد بالسلطة وتحويلها من سلطة سياسية قائمة على اساس التنافس بين الاحزاب السياسية للوصول اليها ، إلى سلطة قبلية قائمة على اساس هيمنة القبيلة ، كان مثاراً للتوترات والاقتتال على السلطة ، وان الاقتتال وما نتج عنه من حرب اهلية القت بضلالها على الوضع الاقتصادي للبلد ، وفي نفس الوقت نجد بأن سؤ الأوضاع الاقتصادية قد يؤدي إلى ادامة الاقتتال والعنف او تجدده في حالة ايقافه .

٦- ان دولة جنوب السودان لم تحقق طموحات ابناء الجنوب بالاستقرار والرخاء ، فنظامها السياسي لم يكن يبحث عن حلول لمواجهة التحديات التي تواجه الدولة الجديدة بقدر ما كان هو ذاته احدى المشاكل ، أما إقليمها فإنه لم يحدد بعد بسبب المناطق المتنازع عليها مع دولة السودان ، كما ان السلطة لا تسيطر على العديد من مناطقه ، وفيما يتعلق بالشعب فإنه منقسم على طول الخطوط القبلية ، حتى أصبحت دولة جنوب السودان تصنف على انها دولة فاشلة .

هوامش البحث

[1]) سداد مولود سبع ، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٧ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص١٣٢ .

[2]) بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجاً ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ ، ص١٥٦ .

[3]) Girma Kebbede , Sudan : The North – South conflict in historical perspective , contributions in black studies , Volume : 15 , Issue : 3 , University of Massachusetts , USA . 1997 , P.18 .

4) Bechir Mahmoud Adam , The impact of the colonial legacy on civil-military relations in Africa : Chad and Sudan as comparative case studies ,Dudley Knox Library , California , USA , 1997 , P. 66.
5) Eluzai Moga Yokwe , Conflict resolution in the Sudan : A case study of intolerance in contemporary African societies , African media review , Vol. 11 , issue. 3 , African council for communication education , Nairobi , Kenya , 1997 , P.91 .
6) Ibid , PP. 91-92 .
٧) سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان ، الصراعات في القارة الأفريقية : دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٥ ، ص٥٨ .
8) Galal Eldin Eltayeb , The case of Khartoum Sudan , University of Khartoum , Sudan , in Understanding slums : Case studies for the global report on human settlement 2003 , Development planning unit , University college London , United Kingdom , 2003 , PP. 5-6 .
٩) أسامة حمد أحمد أبوطه ، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص١٥ .
١٠) سداد مولود سبع ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٣ .
11) James Ciment , Encyclopedia of conflicts since world war II , 2nd edition , Routledge , New York , 2007 , P.297 .
12) Barnabas L. Wama , Prolonged wars : The war in Sudan , The research department , Air command and staff college , March / 1997 , P.20 .
13) Bjorn Moller , The role of militias and other paramilitaries in African (UN) civil war , Danish institute for international studies , Copenhagen , 2006 . P.13.
14) Nene Mburu , Delimitation of the elastic Ilemi triangle : pastoral conflicts and official indifference in the Horn of Africa , African studies quarterly , Vol. 7 , Issue. 1 , University of Florida , 2003 , P.31 .
15) Richard Rands , In Nees of review : SPLA transformation in 2006-10 and beyond , Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva , 2010 , P.37.
16) Anders Breidlid and others , A concise history of South Sudan : New and revised edition , Fountain publishers , Kambala , Uganda ,2014 , P.234 .
١٧) أحمد سعيد نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ – ص٩٨ .
١٨) عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٩٣ .
١٩) جون يونغ ، مصدر سبق ذكره ، ص١٣١ .

[٢٠] المصدر نفسه ، ص١٣١ .

[٢١] أحمد سعيد نوفل ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٨ .

[22] Asteris Huliaras , Evangelist , Oil Companies and Terrorists: The Bush administration's Policy towards Sudan , Orbis journal , VOL : 50 , Issue : 4 , Foreign Policy Research Institute, Philadelphia , Autumn / 2006 , P. 715 .

[٢٣] عبده مختار موسى ، العلاقات السودانية – الأمريكية على مفترق الطرق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١٨ ، بيروت ، كانون الأول / ٢٠١٣ ، ص٤٧ .

[٢٤] فتحي ذياب سبيتان ، قضايا عالمية معاصرة ، الجنتدرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ٢٠١٢ ، ص١٩٨ .

[٢٥] عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٤ .

[٢٦] حمدي عبد الرحمن حسن ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٣ .

[27] Scott Lenis , Rejuvenating or restraining civil war : The role of external actors in the war economies of Sudan , Working paper , No.37 , Bonn international center for conversion , Germany , 2004 , P.21 .

[٢٨] محمد صالح عمر علي أبومطاري ، مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ ، ص٤٠ – ص٤١ .

[29] Abdel Ghaffar Mohamed Ahmad , Sudan peace agreement : Current challenges and future prospects , Sudan working paper , 2010:1 , CHR. Michelsen institute , 2010 , P.7 .

[30] Edward Thomas , The new governments in Juba and Khartoum and how to oppose them , in , Sudan after separation : A new approaches to a new region , Heinrich boll stiftung publication series on democracy , Vol.28 , Berlin , 2012 , PP.22-23 .

[31] Asteris Huliaras , OP. CIT . , P.715 .

[٣٢] جهاد عودة ، تقدير الأزمة الاستراتيجية في العالم العربي ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٣ ، ص٣٣٢ – ص٣٣٣ .

[٣٣] دريد الخطيب و محمد أمير الشب ، إنفصال جنوب السودان : الجذور والتطورات والتداعيات ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد ٢٧ ، حزيران/٢٠٠١ ، ص٣٨٨ .

[٣٤] ف٥ ، م٥ ، إتفاقية تقاسم السلطة ، نيفاشا ، ٧/كانون الثاني/٢٠٠٤ .

[٣٥] دريد الخطيب و محمد أمير الشب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٨٩ .

[٣٦] عبد اللطيف فاروق أحمد ، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٦ ، ص٧٥ .

[٣٧]) جون يونغ ، السودان : صراعات المصالح ورهانات المصير ، ترجمة : أحمد جمال أبو الليل ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ ، ص١٩٧ .

[39] George Katete Onyango , The place of spoilers in peace processes in Sudan , African journal of political science and international relations , Vol.6 , Issue.8 , Palgrave Macmillan , United Kingdom , December/2012 , P.169 .

[٣٩]) دريد الخطيب و محمد أمير الشب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٩١ .

[٤٠]) المصدر نفسه ، ص٣٩١ .

[٤١]) جون يونغ السودان : صراعات المصالح ورهانات المصير ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦٤ .

[43] John Young ,The South Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration , Small arms survey , Graduate institute of international studies , Geneva , Switzerland , 2006 , P.25 .

[٤٣]) ريتشارد راندز ، الحاجة إلى المراجعة : مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك ، مسح الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، ٢٠١٠ ، ص١٠ .

[٤٤]) حلفاء ومنشقون : آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة ، التقييم الأساسي للأمن الانساني : تقرير السودان ، مشروع الاسلحة الصغيرة ، عدد ١١ ، جنيف ، ايار/ ٢٠٠٨ ، ص٣ .

[46] Robert S. Kramer et, al , Historical dictionary of the Sudan , 4th edition , The Scarecrow press , United Kingdome , 2013 , PP. 141-142 .

[47] Jure Vidmar , South Sudan and the international legal framework governing the emergence and delimitation of new states , Texas international law journal , Vol.47 , Issue.3 , University of Texas , United States , P.553 .

[48] Addis Ababa Othow Akongdit , Impact of political stability on economic development : Case of South Sudan , Auther house publisher , United Kingdome , 2013 . P.83 .

[٤٨]) ف٣ ، م٨ ، دستور جمهورية السودان المؤقت لعام ٢٠٠٥ .

[٤٩]) ف٣ ، م٦ ، دستور جمهورية جنوب السودان المؤقت المعدل لعام ٢٠١١ .

[51] Asylum research Consultancy , South Sudan country report , UK , January / 2013 , P.9 .

[٥١]) عبد الملك عودة ، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الإنفصال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، يوليو / ١٩٩٢ ، ص٧ – ص٨ .

53) Carlos Koos and Thea Gutschke , South Sudan's newest war : When two old men divide a nation , German institution of global and area studies , Hamburg , Germany , 2014 , P.2 .

٥٣) جنوب السودان معلومات وإحصائيات : ربع مساحة السودان وخمس سكانه ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١١٧٣٠ ، لندن ، ٩/كانون الثاني/٢٠١١ .

٥٤) جون قاي نوت يوه ، جنوب السودان : آفاق وتحديات ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٠٠ ، ص١٣٦ .

٥٥) المصدر نفسه ، ص١٣٦ .

٥٦) كلير مك إيفوي و أميل ليبرن ، مستقبل غامض ، العنف المسلح في جنوب السودان ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، سويسرا ، نيسان / ٢٠١٠ ، ص١٥ .

٥٧) حمدي عبد الرحمن ، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والافريقية ، في مجموعة باحثين ، إنفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت ، تموز / ٢٠١٢ ، ص٣٠١ .

59) Timothy Brown , Builiding social capital in South Sudan : How local churches worked to unite a nation in the lead up to the 2005 comprehensive peace agreement , on : https://ruor.uottawa.ca

٥٩) كلير مك إيفوي و أميل ليبرن ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٤ .

61) Yuki Yoshida , Interethnic conflict in Jonglei state , South Sudan : Emerging ethnic hatred between Lou Nuer and the Murle , African journal on conflict resolution , Vol.13 , Issue.2 , African center for the constructive resolution of disputes , Centurion , South Africa , January/2013 , P.42 .

٦١) حمدي عبد الرحمن ، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والافريقية ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٠١ .

٦٢) الاقتتال على الغنائم : حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى ، تقرير السودان : التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان ، مشروع الأسلحة الصغيرة ، عدد ١٨ ، جنيف ، سويسرا ، تشرين الثاني / ٢٠١١ ، ص٣ .

64) Rachel Gordon , In the eye of the storm :An analysis of internal conflict in South Sudan's Jonglei state , Working paper No. 11 , Secure livelihood research consortium , London , United Kingdom , March/2014 , P.IX .

65) Ted Dagne , The republic of South Sudan : Opportunities and challenges for Africas newest country , CSR report for congress , Congressional research service , United States , 16/September/2011 , P.2 .

66) Lauren Hutton , South Sudan : From fragility at independence to a crisis of sovereignty , Netherlands institute of international relation , Netherlands , 2014 , P.13 .

67) Wolfarm Lacher , South Sudan : International state Building and its limits , SWP research paper , Stiftung Wissenschaft und politik , Germany , 2012 , PP. 20-22.

كذلك ينظر :

Jhon Ashworth , CPA alert :The state of Sudan's comprehensive peace agreement , IKVPAX Christi , United Kingdome , P.17 .

68) Nadarajah Shanmugartnam , The land question : Internal conflicts and international state building in South Sudan , In , Shinichi Takeuchi (eds.) , Confronting land and property problems for peace , Routledge , London , 2014 , P.50 .

٦٩) الاقتتال على الغنائم : حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى ، مصدر سبق ذكره ، ص٤ .

70) Jairo Munive , Disarmament , demobilization and reintegration in South Sudan : The limits of conventional peace and security templates , Danish institute for international studies , Report 2013/07 , Denmark , 2013 , P.18 .

٧١) كريس تشامبا ، لماذا مقاربة النزاعات من زاوية حقوق الأقليات ؟ حالة جنوب السودان ، ترجمة :عبد الاله النعيمي ، في مجموعة باحثين ، الأقليات : حقوق تأمين على العمل الأصليين والمواطنين ، تقرير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ، المملكة المتحدة ، ٢٠٠٦ ، ص٨ .

٧٢) ف١ ، م١١ ، اتفاق وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية وملاحقه ، نيفاشا ، ٢٥/ايلول/٢٠٠٣ .

٧٣) ف٦ ، م١١ ، اتفاق وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية وملاحقه ، نيفاشا ، ٢٥/ايلول/٢٠٠٣ .

74) Julya Brethfeld , Unrealistic expectations :Current challenges to reintegration in South Sudan , Small arms survey , Geneva , Switzerland , 2010 , P.20 .

75) Saskia Baas , From civilians to soldiers and from soldiers to civilians :Mobilization and demobilization in Sudan , Amsterdam university press , Netherlands , 2012 , P.152 .

[٧٦]) كريس تشامبا ، مصدر سبق ذكره ، ص٨ .

[77] International crisis group working to prevent conflict worldwide , South Sudan : Jonglei – We have always been at war , Africa report N221 , Belgium , 22/December/2014 , P.8 .

[٧٨]) ينص دستور جمهورية جنوب السودان المؤقت المعدل لعام ٢٠١١ في المادة ١٠٥ الفقرة الأولى " ان نائب الرئيس يعين من قبل رئيس الجمهورية وهذا مرهون بموافقة أغلبية الثلثين لجميع أعضاء الجمعية التشريعية الوطنية " . كما وتنص الفقرة الثانية من نفس المادة على " أن نائب الرئيس يمكن إقالته من قبل الرئيس أو بقرار صادر من الجمعية التشريعية الوطنية بأغلبية الثلثين لجميع الأعضاء بنائاً على التصويت بحجب الثقة " .

[٧٩]) أشار المسؤولون الأمريكيون بأنهم لم يجدوا أي دليل على محاولة الإنقلاب المزعومة . ينظر :
Lauren Ploch Blanchard , The crisis in South Sudan , Congressional research service , USA , January / 2014 , P.4 .

[80] Sofie Dreef and Wolfgang Wagner , Designing elections in conflict-prone divided societies : The case of South Sudan , Peace research institute , Frankfurt , 2013 , P.12 .

[81] Carlo Koos and Thea Gutschke , South Sudan's newest war : When two old men divide a nation , GIGA focus , NO.2 , German institute of global and area studies , Hamburg , Germany , 2014 , P.2 .

[82] Lauren Polch Blanchard , Conflict in South Sudan and the challenge ahead , , Congressional research service , USA , 2016 , P.1 .

[83] Agreement on the resolution of the conflict in the Republic of South Sudan , Addis Ababa , Ethiopia , 17/August/2015 , (Sec 1) .

[84] Agreement on the resolution of the conflict in the Republic of South Sudan , Addis Ababa , Ethiopia , 17/August/2015 , (Sec 6) .

[85] Agreement on the resolution of the conflict in the Republic of South Sudan , Addis Ababa , Ethiopia , 17/August/2015 , (Sec 8) .

[86] Lauren Ploch Blanchard , OP. CIT. , P.1 .

[87] Kate Almquist Knopf , Ending South Sudan's civil war , Council special report , No.77 , Center for preventive action , Council on foreign relations , United States , November/2016 , P.11 .

[88] Paula Cristina Roque and Remember Miamingi , Beyond ARCISS : New fault lines in South Sudan , East Africa report , Issue.9 , Institute for security studies , South Africa , January/2017 , P.9 .

[87] James Cust and Torfinn Harding , Oil in South Sudan : Implication from international experience , International growth center , UK , October / 2013 , P.3 .

88) Roy L. Nersesian , Energy economics : Markets , history and policy , Routledge , New York , 2016 , P.218 .

[٨٩] ف٦ ، م٥ ، اتفاقية أقتسام الثروة ، نيفاشا ، ٧/كانون الثاني/٢٠٠٤ .

90) Zondo Sakala , South Sudan : A study on competitiveness and cross border trade with neighboring countries , African development bank group , Tunis , 2013 ,

91) The Sudan – South Sudan agreements : Along way to go , United to end genocide , Washington DC. , October / 2012 , P.2 .

[٩٢] على سبيل المثال يعتبر النفط المنتج في حقول ولاية أعالي النيل، والمعروفة باسم "مزيج دار، أقل جودة من المزيج العالمي، والمعروف باسم خام بحر الشمال "برنت"، والذي يُباع بنحو ١٠ دولارات أو أكثر للبرميل الواحد .

95) Oil and related matters agreement , between the Republic of South Sudan and the Republic of Sudan , Addis Ababa , Ethiopia , 27 / September / 2012 , 4/1 , 4/2 .

96) David K. Deng , Oil and sustainable peace in South Sudan , South Sudan law society , Juba , February / 2015 , P.2 .

[٩٧] شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : https://radiotamazuj.org

98) Roger Nord and others , Republic of South Sudan : Staff report for 2014 article 4 consultation – debt , International Monetary Fund , 2 / December / 2014 , P.2 .

[٩٩] ف١ ، م٣ ، اتفاق بين حكومة جمهورية جنوب السودان وحكومة جمهورية السودان بشأن مسائل النفط والمسائل الاقتصادية ذات الصلة ، أديس أبابا ، ٢٧/ايلول/٢٠١٢ ، مجلس الامن ، الأمم المتحدة ، ٣/تشرين الأول/٢٠١٢ .

[١٠٠] شبكة المعلومات الدولية الأنترنت : على الموقع : http://www.moheet.com

101) Magali Mores , Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan , Anti-corruption resource center , Norway , March / 2013 , P.3 .

102) Gunnar M. Sorbo , Return to war in South Sudan , Norwegian peacebuilding resource center , April /2014 , P.2 .

103) Tyler Radford , South Sudan's civil service challenges : AN outside perspective , International growth center , United Kingdom , March/2015 , P.10 .

104) Loise Gichuhi , Provision of education in a post-conflict country : A case of South Sudan , International journal of scientific research and innovative technology , Vol : 2 , Issue : 5 , United Kingdom , May / 2015 , P.52 .

105) The nexus of corruption and conflict in South Sudan , on : https://thesentry.org.

105) Luke Patey , Kenya : An African oil upstart in transition , The Oxford institute for energy studies , Oxford university , United Kingdome , 2014 , P.3 .

106) Laura M. James Fields of control : Oil and (In)security in Sudan and South Sudan , Small arms survey , Geneva , 2015 , P.31 .

(١٠٧) جوبا تهدد بإغلاق حقول النفط ، صحيفة التغيير السودانية ، ١٩/ يناير / ٢٠١٦ .

(١٠٩) المصدر نفسه .

(١١٠) ف١ ، م٣ ، اتفاقية اقتسام السلطة ، نيفاشا ، ٢٦/ايار/٢٠٠٤ .

(١١١) أماني الطويل ، مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، تموز، ٢٠١١ ، ص٢ .

111) Joshua Crazze , Contested borders : Continuing tensions over the Sudan– South Sudan border , Small arms survey , Geneva , 2014 , P.11 .

(١١٢) صداح أحمد الحباشنة ، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٠ ، العدد ١ ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم الاجتماعية ، جامعة مؤتة ، الأردن ، ٢٠١٣ ، ص٢٤ .

(١١٤) ف٢ ، م٥ ، بروتوكول ابيي الملحق باتفاقية السلام الشاملة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان ، نيفاشا ، ٢٠٠٤ .

(١١٥) ابراهيم ناجي الشباني ، مشكلة ابيي بين شمال السودان وجنوبه – دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ١٦ ، كلية التربية الساسية ، ٢٠١٤ ، ص١٣ .

(١١٦) محمد عبد المجيد عبد الباقي ، الصراع الدولي والإقليمي على النفط في منطقة ابيي وأبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان ، مجلة الأستاذ ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٢٨١ – ص٢٨٢ .

117) Muna A. Abdalla , Abyei natural resources conflict , Institute for security.

(١١٨) ابراهيم ناجي الشباني ، مصدر سبق ذكره ، ص١٦ – ص١٧ .

(١١٩) جوشوا كريز ، خلق الوقائع على الارض : ديناميات الصراع في أبيي ، مسح الأسلحة الضغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، ٢٠١١ ، ص١٩ .

120) James Copnall , A poisonous thorn in our hearts :Sudan and South Sudan's bitter and incomplete divorce , Hurst and Company publishers , London , 2014 .

[١٢١]) مصطفى سري ، منطقة أبيي النفطية تعود إلى الواجهة في النزاع بين الخرطوم وجوبا ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٣١٨٨ ، لندن ، ٦/كانون الثاني/٢٠١٥ .

[١٢٢]) ف١ ، م٣ ، اتفاقية حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان / ، نيفاشا ، ٢٦/ ايار/٢٠٠٤ .

[١٢٣]) محمد غريب ، سودان ما بعد الإنفصال : قراءة في التحيات الداخلية والخارجية ، آفاق أفريقية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٢ ، ص١٣٨ .

[١٢٤]) صداح أحمد الحباشنة ، مصدر سبق ذكره ، ص٢٦.

[١٢٥]) أندرو مكوتشين ، الجبهة الثورية السودانية : نشأتها وتطورها ، مسح الأسلحة الصغيرة ، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، ٢٠١٤ ، ص٣٩ .

[١٢٦]) جونا ليف وإميل ليبرن ، إقتفاء الأثر : تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان ، مشروع الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية ص٣١-ص٣٢ .

[١٢٧]) الاقتتال على الغنائم : حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى ، ذكره ، ص٨.

المصادر

المصادر العربية

الوثائق

- اتفاق بين حكومة جمهورية جنوب السودان وحكومة جمهورية السودان بشأن مسائل النفط والمسائل الاقتصادية ذات الصلة ، أديس أبابا ، ٢٧/ايلول/٢٠١٢ ، مجلس الامن ، الأمم المتحدة ، ٣/تشرين الأول/٢٠١٢ ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع :
- اتفاق وسائل تنفيذ وقف إطلاق النار الدائم والترتيبات الأمنية وملاحقه ، نيفاشا ، ٢٥/ايلول/٢٠٠٣ ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع :
- اتفاقية تقاسم السلطة ، نيفاشا ، ٢٦/ آيار/٢٠٠٤ . شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على
- اتفاقية حسم النزاع في ولايتي جنوب كردفان / جبال النوبة والنيل الأزرق، ، نيفاشا ، ٢٦/ ايار/٢٠٠٤ ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع :
- بروتوكول ابيي الملحق باتفاقية السلام الشاملة بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان ، نيفاشا ، ٢٠٠٤ ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على الموقع :
- دستور جمهورية السودان المؤقت لعام ٢٠٠٥ ، شبكة المعلومات الدولية (الأنترنت) على
- دستور جمهورية جنوب السودان المؤقت المعدل لعام ٢٠١١ ، شبكة المعلومات الدولية

الكتب العربية والمترجمة

– أحمد سعيد نوفل ، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي ، ط٢ ، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت ، لبنان ، ٢٠١٠ .

– أسامة حمد أحمد أبوطه ، الدور الأمريكي في تسوية مشكلة جنوب السودان ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

– أماني الطويل ، مستقبل السودان واقع التجزئة وفرص الحرب ، المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية ، الدوحة ، تموز، ٢٠١١ .

– أندرو مكوتشين ، الجبهة الثورية السودانية : نشأتها وتطورها ، مسح الأسلحة الصغيرة ، معهد الدراسات العليا للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، ٢٠١٤ .

– بهاء الدين مكاوي محمد قيلي ، تسوية النزاعات في السودان : نيفاشا نموذجاً ، مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية ، الخرطوم ، ٢٠٠٦ .

– جهاد عودة ، تقدير الأزمة الاستراتيجية في العالم العربي ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ،

– جوشوا كريز ، خلق الوقائع على الارض : ديناميات الصراع في أبيي ، مسح الأسلحة الضغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، ٢٠١١ .

– جون قاي نوت يوه ، جنوب السودان : آفاق وتحديات ، الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، المملكة الأردنية الهاشمية ، ٢٠٠٠ .

– جون يونغ ، السودان : صراعات المصالح ورهانات المصير ، ترجمة : أحمد جمال أبو الليل ، مكتب سطور للنشر ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

– جون يونغ جون يونج ، المجموعات المسلحة : إستعراض وتحليلات ، المعهد العالي للدراسات

– جونا ليف وإميل ليبرن ، إقتفاء الأثر : تعقب الأسلحة والذخائر في السودان وجنوب السودان ، مشروع الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، ٢٠١٤ .

– حمدي عبد الرحمن ، انفصال جنوب السودان وتداعياته المحلية والافريقية ، في مجموعة باحثين ، إنفصال جنوب السودان : المخاطر والفرص ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ،

– ريتشارد راندز ، الحاجة إلى المراجعة : مراحل تحول الجيش الشعبي لتحرير السودان من ٢٠٠٦ حتى ٢٠١٠ وما بعد ذلك ، مسح الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية

– عبد الرحمن حسن ، سياسات التدخل الخارجي في قضية جنوب السودان ، مجلة قراءات أفريقية ، العدد ٨ ، المنتدى الإسلامي ، الرياض ، نيسان / ٢٠١١ .

– عبد اللطيف فاروق أحمد ، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٦ .

– عبير بسيوني عرفة علي رضوان ، السياسة الخارجية الأمريكية في القرن الحادي والعشرين ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠١١ .

– فتحي ذياب سبيتان ، قضايا عالمية معاصرة ، الجنتدرية للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ،

– كريس تشامبا ، لماذا مقاربة النزاعات من زاوية حقوق الأقليات ؟ حالة جنوب السودان ، ترجمة :عبد الاله النعيمي ، في مجموعة باحثين ، الأقليات : حقوق تأمين على العمل الأصليين والمواطنين ، تقرير المجموعة الدولية لحقوق الأقليات ، المملكة المتحدة ، ٢٠٠٦ .

– كلير مك إيفوي و أميل ليبرن ، مستقبل غامض ، العنف المسلح في جنوب السودان ، مشروع مسح الأسلحة الصغيرة ، المعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية ، جنيف ، سويسرا ، نيسان /

– محمد صالح عمر علي أبومطاري ، مستقبل السودان في ظل إتفاق السلام الشامل ، المكتب العربي للمعارف ، القاهرة ، ٢٠١٥ .

الرسائل والاطاريح

– سلافة عبد الرحمن أحمد عثمان ، الصراعات في القارة الأفريقية : دراسة حالة السودان ، رسالة ماجستير مقدمة إلى قسم العلوم السياسية ، كلية الدراسات العليا ، جامعة الخرطوم ، ٢٠٠٥ .

المجلات والدوريات :

– ابراهيم ناجي الشباني ، مشكلة ابيي بين شمال السودان وجنوبه – دراسة في الجغرافية السياسية ، مجلة كلية التربية الأساسية ، العدد ١٦ ، كلية التربية الساسية ، جامعة بابل ، حزيران / ٢٠١٤

– دريد الخطيب و محمد أمير الشب ، إنفصال جنوب السودان : الجذور والتطورات والتداعيات ، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات ، العدد ٢٧ ، حزيران/٢٠٠١ ، ص٣٨٨ .

– سداد مولود سبع ، البعد العرقي والسياسي لمشكلة جنوب السودان ، مجلة دراسات دولية ، العدد ٤٧ ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد ، ص١٣٢ .

– صداح أحمد الحباشنة ، العلاقات بين دولتي السودان وجنوب السودان ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد ٤٠ ، العدد ١ ، قسم العلوم السياسية ، كلية العلوم الاجتماعية ،

– عبد الملك عودة ، مستقبل جنوب السودان بين وحدة الدولة أو الإنفصال ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٠٩ ، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، القاهرة ، يوليو / ١٩٩٢ ، ص٧

– عبده مختار موسى ، العلاقات السودانية – الأمريكية على مفترق الطرق ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٤١٨ ، بيروت ، كانون الأول / ٢٠١٣ ، ص٤٧ .

– محمد عبد المجيد عبد الباقي ، الصراع الدولي والإقليمي على النفط في منطقة ابيي وأبعاده المستقبلية على الخريطة الجيوسياسية للسودان ، مجلة الأستاذ ، العدد الخاص بالمؤتمر العلمي الثالث ، كلية الآداب ، جامعة بغداد ، ٢٠١٥ ، ص٢٨١ – ص٢٨٢ .

– محمد غريب ، سودان ما بعد الإنفصال : قراءة في التحيات الداخلية والخارجية ، آفاق أفريقية ، المجلد ١٠ ، العدد ٣٦ ، الهيئة العامة للاستعلامات ، ٢٠١٢ ، ص١٣٨ .
– حلفاء ومنشقون : آخر مستجدات إدماج المجموعات المسلحة وأنشطة القوى العاملة بالوكالة ، التقييم الأساسي للأمن الانساني : تقرير السودان ، مشروع الاسلحة الصغيرة ، عدد ١١ ، جنيف ،
– الاقتتال على الغنائم : حركات التمرد المسلحة في منطقة أعالي النيل الكبرى ، تقرير السودان : التقييم الأساسي للأمن البشري في السودان ، مشروع الأسلحة الصغيرة ، عدد ١٨ ، جنيف ، سويسرا ، تشرين الثاني / ٢٠١١ .

الصحف

– جنوب السودان معلومات وإحصائيات : ربع مساحة السودان وخمس سكانه ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١١٧٣٠ ، لندن ، ٩/كانون الثاني/٢٠١١ .
– جوبا تهدد بإغلاق حقول النفط ، صحيفة التغيير السودانية ، ١٩/ يناير / ٢٠١٦ .
– مصطفى سري ، منطقة أبيي النفطية تعود إلى الواجهة في النزاع بين الخرطوم وجوبا ، صحيفة الشرق الأوسط ، العدد ١٣١٨٨ ، لندن ، ٦/كانون الثاني/٢٠١٥ .

الانترنت

– شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) على الموقع : https://radiotamazuj.org
– شبكة المعلومات الدولية الأنترنت : على الموقع : http://www.moheet.com

المصادر الأجنبية

Documents
- Agreement on the resolution of the conflict in the Republic of South Sudan , Addis Ababa , Ethiopia , 17/August/2015 .
- Oil and related matters agreement , between the Republic of South Sudan and the Republic of Sudan , Addis Ababa , Ethiopia , 27 / September / 2012 .
- Addis Ababa Othow Akongdit , Impact of political stability on economic development : Case of South Sudan , Auther house publisher , United
- Anders Breidlid and others , A concise history of South Sudan : New and revised edition , Fountain publishers , Kambala , Uganda ,2014 .
- Barnabas L. Wama , Prolonged wars : The war in Sudan , The research department , Air command and staff college , March / 1997 .
- Bechir Mahmoud Adam , The impact of the colonial legacy on civil-military relations in Africa : Chad and Sudan as comparative case studies ,Dudley Knox Library , California , USA , 1997 .
- Bjorn Moller , The role of militias and other paramilitaries in African (UN) civil war , Danish institute for international studies , Copenhagen , 2006 .

- Carlo Koos and Thea Gutschke , South Sudan's newest war : When two old men divide a nation , GIGA focus , NO.2 , German institute of global and area
- Carlos Koos and Thea Gutschke , South Sudan's newest war : When two old men divide a nation , German institution of global and area studies , Hamburg
- David K. Deng , Oil and sustainable peace in South Sudan , South Sudan law society , Juba , February / 2015 .
- Galal Eldin Eltayeb , The case of Khartoum Sudan , University of Khartoum , Sudan , in , Understanding slums : Case studies for the global report on human settlement 2003 , Development planning unit , University college London , United Kingdom , 2003 .
- Gunnar M. Sorbo , Return to war in South Sudan , Norwegian peacebuilding
- James Ciment , Encyclopedia of conflicts since world war II , 2nd edition , Routledge , New York , 2007 .
- James Copnall , A poisonous thorn in our hearts :Sudan and South Sudan's bitter and incomplete divorce , Hurst and Company publishers , London ,
- James Cust and Torfinn Harding , Oil in South Sudan : Implication from international experience , International growth center , UK , October / 2013 .
- Jhon Ashworth , CPA alert :The state of Sudan's comprehensive peace agreement , IKVPAX Christi , United Kingdome .
- John Young ,The South Sudan defence forces in the wake of the Juba declaration , Small arms survey , Graduate institute of international studies , Geneva , Switzerland , 2006 .
- Joshua Crazze , Contested borders : Continuing tensions over the Sudan-South Sudan border , Small arms survey , Geneva , 2014 .
- Julya Brethfeld , Unrealistic expectations :Current challenges to reintegration in South Sudan , Small arms survey , Geneva , Switzerland ,
- Laura M. James Fields of control : Oil and (In)security in Sudan and South Sudan , Small arms survey , Geneva , 2015 .
- Lauren Hutton , South Sudan : From fragility at independence to a crisis of sovereignty , Netherlands institute of international relation , Netherlands ,
- Lauren Ploch Blanchard , The crisis in South Sudan , Congressional research service , USA , January / 2014 .
- Lauren Polch Blanchard , Conflict in South Sudan and the challenge ahead , Congressional research service , USA , 2016 .
- Luke Patey , Kenya : An African oil upstart in transition , The Oxford institute for energy studies , Oxford university , United Kingdome , 2014 .
- Magali Mores , Overview of corruption and anti-corruption in South Sudan , Anti-corruption resource center , Norway , March / 2013 .
- Muna A. Abdalla , Abyei natural resources conflict , Institute for security
- Nadarajah Shanmugartnam , The land question : Internal conflicts and international state building in South Sudan , In , Shinichi Takeuchi (eds.) , Confronting land and property problems for peace , Routledge , London ,

- Richard Rands , In Nees of review : SPLA transformation in 2006-10 and beyond , Small Arms Survey, Graduate Institute of International and Development Studies, Geneva , 2010 .
- Robert S. Kramer et, al , Historical dictionary of the Sudan , 4th edition , The Scarecrow press , United Kingdome , 2013 .
- Roy L. Nersesian , Energy economics : Markets , history and policy ,
- Saskia Baas , From civilians to soldiers and from soldiers to civilians :Mobilization and demobilization in Sudan , Amsterdam university press ,
- Sofie Dreef and Wolfgang Wagner , Designing elections in conflict-prone divided societies : The case of South Sudan , Peace research institute ,
- The Sudan – South Sudan agreements : Along way to go , United to end genocide , Washington DC. , October / 2012 .
- Tyler Radford , South Sudan's civil service challenges : AN outside perspective , International growth center , United Kingdom , March/2015 .
- Zondo Sakala , South Sudan : A study on competitiveness and cross border trade with neighboring countries , African development bank group , Tunis ,
- Asteris Huliaras , Evangelist , Oil Companies and Terrorists: The Bush administration's Policy towards Sudan , Orbis journal , VOL. 50 , Iss. 4 , Foreign Policy Research Institute, Philadelphia , Autumn / 2006 .
- Edward Thomas , The new governments in Juba and Khartoum and how to oppose them , in , Sudan after separation : A new approaches to a new region , Heinrich boll stiftung publication series on democracy , Vol.28 , Berlin , 2012
- Eluzai Moga Yokwe , Conflict resolution in the Sudan : A case study of intolerance in contemporary African societies , African media review , Vol. 11 , Iss. 3 , African council for communication education , Nairobi , Kenya ,
- George Katete Onyango , The place of spoilers in peace processes in Sudan , African journal of political science and international relations , Vol.6 , Iss.8 , Palgrave Macmillan , United Kingdom , December/2012 .
- Girma Kebbede , Sudan : The North – South conflict in historical perspective , contributions in black studies , Volume.15 , Iss.3 , University of Massachusetts , USA . 1997 .
- Jure Vidmar , South Sudan and the international legal framework governing the emergence and delimitation of new states , Texas international law journal , Vol.47 , Iss.3 , University of Texas , United States .
- Loise Gichuhi , Provision of education in a post-conflict country : A case of South Sudan , International journal of scientific research and innovative technology , Vol.2 , Iss.5 , United Kingdom , May / 2015 .
- Nene Mburu , Delimitation of the elastic Ilemi triangle : pastoral conflicts and official indifference in the Horn of Africa , African studies quarterly , Vol.7 , Iss.1 , University of Florida , 2003 .
- Yuki Yoshida , Interethnic conflict in Jonglei state , South Sudan : Emerging ethnic hatred between Lou Nuer and the Murle , African journal on

conflict resolution , Vol.13 , Iss.2 , African center for the constructive resolution of disputes , Centurion , South Africa , January/2013 .

Reports

- Asylum research Consultancy , South Sudan country report , UK , January /
- International crisis group working to prevent conflict worldwide , South Sudan : Jonglei – We have always been at war , Africa report N221 , Belgium
- Jairo Munive , Disarmament , demobilization and reintegration in South Sudan : The limits of conventional peace and security templates , Danish institute for international studies , Report 2013/07 , Denmark , 2013 .
- Kate Almquist Knopf , Ending South Sudan's civil war , Council special report , No.77 , Center for preventive action , Council on foreign relations , United States , November/2016 .
- Paula Cristina Roque and Remember Miamingi , Beyond ARCISS : New fault lines in South Sudan , East Africa report , Iss.9 , Institute for security studies , South Africa , January/2017 .
- Roger Nord and others , Republic of South Sudan : Staff report for 2014 article 4 consultation – debt , International Monetary Fund , 2 / December /
- Ted Dagne , The republic of South Sudan : Opportunities and challenges for Africas newest country , CSR report for congress , Congressional research service , United States , 16/September/2011 .
- Abdel Ghaffar Mohamed Ahmad , Sudan peace agreement : Current challenges and future prospects , Sudan working paper , 2010:1 , CHR.
- Rachel Gordon , In the eye of the storm :An analysis of internal conflict in South Sudan's Jonglei state , Working paper No. 11 , Secure livelihood research consortium , London , United Kingdom , March/2014 .
- Scott Lenis , Rejuvenating or restraining civil war : The role of external actors in the war economies of Sudan , Working paper , No.37 , Bonn international center for conversion , Germany , 2004 .
- Wolfarm Lacher , South Sudan : International state Building and its limits , SWP research paper , Stiftung Wissenschaft und politik , Germany , 2012 .
- Timothy Brown , Builiding social capital in South Sudan : How local churches worked to unite a nation in the lead up to the 2005 comprehensive peace agreement , on :
- The nexus of corruption and conflict in South Sudan , on :